



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الفرص الضائعة في غور الأردن والبحر الميت والآفاق الاستثمارية الفلسطينية

2024

الفرص الضائعة في غور الأردن والبحر الميت
فريق البحث: مسيف جميل
جمانة جنازة

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هذه الدراسة بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات (مشروع دعم المفاوضات) في منظمة التحرير الفلسطينية.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله

2024

حقوق الطبع والنشر محفوظة © ماس

تقديم

تأتي هذه الدراسة في إطار التعاون بين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ودائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتوثيق وتحديث الموضوعات الاقتصادية التي تخدم الوضع الحالي والمستقبلي للدولة الفلسطينية، حيث تم دراسة وتحديث العديد من الملفات الاقتصادية ذات العلاقة بالوضع الدائم (سواء المتعلقة بتجسيد السيادة، وخيارات النظام التجاري الفلسطيني، والعمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي، والموارد الطبيعية، والقطاع الزراعي، والبنية التحتية) والتي تم نشر آخرها في العام 2022 (يمكن الاطلاع على نسخة منها عبر [الرابطة](#)). استكمالا لهذه الجهود، كانت إحدى توصيات الدراسات السابقة، ضرورة دراسة منطقة غور الأردن والبحر الميت كمناطق ذات بعد استثنائي لمقومات الدولة الفلسطينية والتنمية الاقتصادية، لما تحتويه من ثروات ومقدرات وفيرة، ولما تمثله من مساحة لاستيعاب التزايد السكاني في الضفة الغربية، وتميزها بأراض ذات خصوبة عالية، إضافة إلى الإمكانيات المتوافرة في مجالات الحياة البرية والطبيعية، والطاقة، والبنية التحتية، والمعادن، والمياه.

هدفت الدراسة إلى الخروج بوثيقة متعددة الأبعاد حول مقدرات المنطقة ومجالات الاستثمار، وتقديم توصيات مناسبة ضمن إطار اقتصادي سياساتي قابل للتطبيق. ويمكن اعتبار هذه الدراسة وثيقة تشخيصية مرجعية لإفادة المفاوض الفلسطيني، مبنية على تجميع أدبيات الدراسات السابقة ذات العلاقة والمعطيات والإحصاءات الحديثة. وكذلك إيصال رسالة بأنه لا يمكن إحداث تنمية حقيقية للدولة الفلسطينية بمعزل عن الاستفادة من مقدرات الأغوار وثروات البحر الميت. كما ركزت الدراسة على ما يمكن عمله فلسطينياً من سياسات اقتصادية واستثمارية للتخفيف من حدة الآثار السلبية المدمرة لدولة الاحتلال وممارساتها، وتناولت الأحقية الفلسطينية لثروات البحر الميت والحقوق المائية في منطقة الأغوار، وأفردت فصلاً خاصاً عن مدى استفادة أو نهب الاحتلال الإسرائيلي لمقدرات تلك المناطق.

خرجت الدراسة بإطار عمل كتوصيات أساسية، وهذا الإطار يوصي بتوفير جميع أدوات الدعم والمناصرة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والسعي للحصول على الدعم السياسي والضغط على الحكومة الإسرائيلية لمنع عرقلة تنفيذها، وكذلك تبني مسار قانوني بطرق قانونية وسياسية ودبلوماسية، وحشد التأييد الدولي ضد ممارسات الاحتلال انطلاقاً من وجود مبادئ قانونية، وهي مبادئ حقوق الإنسان، التي يجب أن تكون منطلقاً أساسياً لمواجهة القوانين والإجراءات الإسرائيلية على الأرض.

يشكر المعهد دائرة شؤون المفاوضات على تعاونها ودعمها واهتمامها بدراسة هذه الملفات الهامة والحساسة وتمويلها هذه الدراسة لتكون في متناول كافة المعنيين. كما يشكر فريق العمل من ماس وخاصة الباحث مسيف جميل لقيادته الجهود البحثية في إعداد هذه الدراسة القيمة.

رجا الخالدي
المدير العام

المحتويات

01	الفصل الأول: المبررات والأهداف والمنهجية
01	1-1 المقدمة والمبررات
02	2-1 فرضية الدراسة ومشكلتها وأسئلتها
03	3-1 الأهداف والمنهجية
04	الفصل الثاني: ماهية منطقة الأغوار والبحر الميت ومقدراتها
04	1-2 منطقة الأغوار
06	1-1-2 الأدبيات السابقة حول منطقة الأغوار
07	2-2 البحر الميت
07	1-2-2 الأدبيات السابقة حول البحر الميت
11	3-2 استهدافات دولة الاحتلال لمنطقة الأغوار وشمال البحر الميت
14	1-3-2 مخطط الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار وشمال البحر الميت ومناطق "ج"
15	2-3-2 الوضع القانوني للضم والموقف الفلسطيني الرسمي والدولي
16	4-2 مقدرات منطقة الأغوار وشمال البحر الميت
21	الفصل الثالث: الفرص والآفاق الاستثمارية
21	1-3 أدبيات الاستثمار حول الأغوار والبحر الميت
22	2-3 الخطط والمشاريع الاستثمارية الحكومية الفلسطينية وأسباب عدم نجاحها
22	3-3 خلاصة هذا الجزء
23	الفصل الرابع: خلاصة وتوصيات
25	المراجع
30	ملحق (1)

قائمة الأشكال

- 05 شكل 1: خريطة توضيحية للأغوار الفلسطينية
- 05 شكل 2: السكان حسب التجمع وتصنيف أوصلو، 2017
- 06 شكل 3: معدل الأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين معلومي الأجر 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة والمحافظة (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات)، 2000 - 2022
- 08 شكل 4: خريطة توضح التغيرات في البحر الميت، 1972 - 2011
- 09 شكل 5: خريطة لمشروع قناة البحرين (البحر الميت والبحر الأحمر)
- 10 شكل 6: خريطة لمشروع قناة البحرين (البحر الميت والبحر الأحمر)
- 12 شكل 7: خريطة لتوضيح تقسيمات مناطق الضفة حسب خطة ألون
- 13 شكل 8: خطة شارون
- 14 شكل 9: خريطة تظهر تقسيم الأراضي في غور الأردن والبحر الميت
- 19 شكل 10: شكل معلوماتي مختصر حول منطقة الأغوار

الملخص التنفيذي

استهدفت هذه الدراسة منطقة الأغوار والبحر الميت وما تم نهبه من قبل الاحتلال الإسرائيلي لها. وقد استند موضوع الدراسة إلى ضرورة تسليط الضوء على تلك المنطقة الحساسة والاستراتيجية وما تحتويه بشكل استثنائي، من ثروات ومقدرات وفيرة ومتميزة، وكذلك أهمية الترابط الجغرافي بين المناطق الفلسطينية ودول الجوار، وأهميتها كمقوم أساسي للدولة الفلسطينية. هذا الوضع كله يستدعي تخصيص اهتمام أكبر لدراسة وتشخيص ملامح هذه المنطقة وحجم الضرر الذي تعرض له الاقتصاد الفلسطيني من نهب وخسائر من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وقد ركزت الدراسة على تشخيص مفصل لمنطقة الأغوار وتقسيماتها، التي تشكل 30% من مساحة الضفة الغربية، و7.4% من مساحتها تصنف كمنطقة "أ"؛ أي تخضع لسيطرة دولة فلسطين، و4.3% من مساحتها تصنف كمنطقة "ب"؛ أي تخضع لسيطرة مشتركة بين دولة فلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلي، أما 88.3% من مساحتها الكلية، فتصنف كمنطقة "ج"، وتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة. وبالنظر إلى المعطيات أعلاه، يمكن إجمال الأهمية التي تتمتع بها منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، وقد بينت الدراسة الأبعاد التنموية والاقتصادية المتمثلة في أن هذه المنطقة تشكل مساحة لاستيعاب التزايد السكاني في الضفة الغربية، وتتمتع أراضيها بخصوبة عالية، وترفد السلة الغذائية الفلسطينية، وتوفر فرص عمل كبيرة، إضافة إلى الإمكانات المتوافرة في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، والمعادن، والمياه.

كما ركزت الدراسة على البحر الميت ومقدراته وأهميته الصناعية، وعرضت الاستغلال الإسرائيلي لهذه المقدرات، وحرمان الفلسطينيين منها على الرغم من كثرة الجهود والخطط الاستراتيجية الوطنية والقرارات الحكومية، ومشاريع المانحين وبرامجهم، التي تستهدف مناطق "ج"، وبخاصة منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، إلا إنها لم تسعف هذه المناطق حتى هذه اللحظة، ولم تتمكن من إحداث تغيير حقيقي في المنطقة "ج"، وبخاصة منطقة الأغوار والبحر الميت، ولم تساهم في إنقاذ حالة التردّي التي يعيشها سكان هذه المناطق.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية، وأبرز هذه النتائج أن مناطق الأغوار تشكل العمق الاستراتيجي للبنية التحتية التنموية والجيوسياسية للدولة الفلسطينية، فهي تشكل الامتداد الحقيقي للتواصل الجغرافي الفلسطيني بين مناطق الضفة الغربية، ومع دول الجوار، وتكتنز بالموارد الطبيعية والأراضي الصالحة للزراعة والتعدد العمراني والاستثماري، لذلك لا يمكن إحداث تنمية حقيقية؛ سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قطاعية (القطاع الزراعي بالتحديد) أو حتى تجارية، بحكم الحدود مع الأردن، دون استغلال هذه المناطق. كما أن هناك استغلالاً ونهباً واضحاً لثروات البحر الميت من قبل دولة الاحتلال، حيث إنها تحقق عائدات بما يزيد على 5 مليارات دولار سنوياً، وهذا يشكل خمسة أضعاف الاستفادّة الأردنيّة، في الوقت الذي تُحجّب فيه الحقوق الفلسطينية في الاستفادّة من ثروات البحر الميت. وبافتراض أن فلسطين ستحصل على خمس هذه الثروات، فإنها قد تحقق عائداً قيمته مليار دولار سنوياً على الأقل. وتخسر فلسطين العديد من الفرص الاستثمارية للمشاريع السياحية ومشاريع منتجات البحر الميت بالمقارنة مع مشاريع دولة الاحتلال والأردن، إذ تقدر مدخولات هذه المشاريع في الجانب الإسرائيلي بما يزيد على 600 مليون دولار سنوياً، وهذا يعني خسارة فلسطينية تقدر بنصف هذه المبالغ؛ أي أنه لو أُتيح للفلسطينيين استغلال إقامة مشاريع، لكانت تحقق 300 مليون دولار، وفي المحصلة زيادة في الدخل المحلي بما يقارب 1.3 مليار دولار من المشاريع ومن ثروات البحر الميت. يضاف إلى ذلك الخسائر الفلسطينية نتيجة عدم الاستفادّة من منطقة الأغوار.

خرجت الدراسة بإطار عمل كتوصيات أساسية، وهذا الإطار يوصي بتوفير جميع أدوات الدعم والمناصرة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والسعي للحصول على الدعم السياسي والضغط على الحكومة الإسرائيلية لمنع عرقلة تنفيذها، وكذلك تبني مسار قانوني بطرق قانونية وسياسية ودبلوماسية، وحشد التأييد الدولي ضد ممارسات الاحتلال انطلاقاً من وجود مبادئ قانونية، وهي مبادئ حقوق الإنسان، التي يجب أن تكون منطلقاً أساسياً لمواجهة القوانين والإجراءات الإسرائيلية على الأرض.

ضمن هذا الإطار، فإن التحرك أو التدخل المطلوب حالياً هو القيام بتدخلات اقتصادية استراتيجية تنموية وأنية بهدف تعزيز الصمود على الأرض، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية، وهذا يتطلب القيام بمجموعة خطوات، وأبرزها:

- الإغفاء الكامل من رسوم الترخيص والتسجيل، ورسوم معاملات الأراضي والبيوت والمشاريع الزراعية والإنتاجية، وكذلك إعفاء الأراضي والبيوت من ضريبة الأملاك، وإعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.
- تبني تعرفه مياه وكهرباء رمزية في فترة قصيرة الأجل لتحفيز الاستثمار، وفي حالة الاستقرار يمكن وضع تعرفه معقولة، ولكن يجب أن تكون تشجيعية أيضاً.
- الاستثمار في المياه العادمة لزيادة كميات المياه للزراعة، وهذا بحاجة إلى طرح عطاءات حكومية، وجذب جهات دولية ومحلية، وذلك ضمن ضمانات حكومية.
- إنشاء عيادات بيطرية ومراكز زراعية ومختبرات متخصصة مدعومة من قبل الحكومة.
- تخصيص مبالغ تطويرية كافية من الموازنة العامة للبنية التحتية في منطقة الأغوار.
- الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة، وتنفيذ استراتيجية الطاقة المتجددة بتشجيع زيادة استخدام الطاقة الشمسية الحرارية في مجالات مختلفة عدة، بما في ذلك سخانات المياه بالطاقة الشمسية، والتدفئة الشمسية، ومجففات الفواكه بالطاقة الشمسية، وإنشاء محطات الطاقة الشمسية للتجمعات السكانية والمشاريع القائمة والجديدة.
- الاستثمار في مشاريع التربية الحيوانية، وتحديد تربية الماعز والأسماك، حيث إنه من الممكن البدء بتطوير خيارات تربية الماعز ليكون مصدراً للغذاء في فلسطين، والوصول إلى مستويات عدم الاستيراد من لحوم الماعز والخراف.
- الاستثمار في مشاريع زراعية بتنفيذ خطة سلطة جودة البيئة لمواجهة المناخ في طرق الإنتاج والزراعة الذكية مناخياً، والاعتماد على وسائل أكثر كفاءة في عمليات الحصاد وما بعد الحصاد، والاستخدام الأمثل للموارد في سلسلة القيمة الزراعية، واستهداف الخضروات والأعشاب والفواكه التي تلبي حاجة السوق المحلي.

الفصل الأول

المبررات والأهداف والمنهجية

1-1 المقدمة والمبررات

اتفق على إجراء هذه الدراسة بين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ودائرة شؤون المفاوضات في إطار التفاهات البحثية التي تخدم عمل دائرة شؤون المفاوضات، وتخدم المصالح الفلسطينية بشكل عام. وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود البحثية السابقة التي أنتجت دراسات عدة في سياق المواضيع المهمة والحساسة للقضايا الاقتصادية ذات العلاقة بالوضع الحالي والدائم؛ بهدف خدمة التنمية الاقتصادية الراهنة والمستقبلية. يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة في سياق المساعي المتواصلة لتوفير البنية التحتية اللازمة لدولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، إذ إن منطقة الأغوار والبحر الميت تشكل دعائم استراتيجية لتلك البنية، ومساحة مهمة لامتهاها، وكذلك تعتبر دعامة أساسية لتجسيد السيادة الفلسطينية على الموارد المتاحة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لذلك لا بد من السعي الحثيث لتأمين وترسيخ هذه البنية.

تم تحديد موضوع الدراسة بناء على معطيات الدراسات السابقة¹ التي لم تغط جوانب عديدة للمنطقة "ج"؛ إذ تبين أن المنطقة "ج" يجب أن تنال قسطاً أكبر من الدراسات والتحليل، حيث إن الدراسات المنشورة حول المنطقة "ج" ما زالت عامة وغير مفصلة وتتركز في الزراعة، لذلك من المفيد أن تركز هذه الدراسات على خصوصية كل منطقة وميزاتها. وتضم المنطقة "ج" منطقة الأغوار والبحر الميت التي تحتوي، بشكل استثنائي، على ثروات ومقدرات وفيرة ومتميزة، الأمر الذي يستدعي تخصيص اهتمام أكبر لهذه المنطقة.

وقد بدأ اهتمام الحكومة الفلسطينية في العام 2011، بالتركيز على مناطق الضفة الغربية المحتلة المسماة "ج"، والعناية بالأحوال المعيشية المتردية لأهلها، الأمر الذي جذب انتباه الجهات الدولية نحو هذه المناطق التي خضعت للتهميش والإهمال عقوداً طويلة. بالمقابل، لم تتوقف الآلة الاستعمارية والاستيطانية -منذ احتلال العام 1967- عن إحكام سيادتها الفعلية على مجمل تلك المساحات، وعلى أهلها الفلسطينيين. وقد ركزت الحكومة الفلسطينية الأخيرة اهتمامها السياسي والاستثماري في منطقة الأغوار بالتحديد، ووجهت جزءاً من الدعم الدولي والمشاريع التنموية نحو الأغوار.

تتميز منطقة الأغوار والبحر الميت بأهمية استراتيجية كبيرة، ذات أبعاد تنموية واقتصادية واجتماعية وسياسية للشعب الفلسطيني، لعل أبرزها:

- تشكل منطقة الأغوار حزام الحدود الشرقية لفلسطين التاريخية، الأمر الذي يكتسب أبعاداً سياسية وجيوسياسية مهمة للدولة الفلسطينية.
- تحتوي على مخزون كبير من الموارد الطبيعية الفلسطينية والأراضي الزراعية والسكنية، وبذلك تشكل سلة غذائية مهمة ومساحة ضرورية للتوسع العمراني والاستثماري.
- البحر الميت يعتبر ميزة طبيعية نادرة على هذا الكوكب، ويحتوي على ثروات معدنية هائلة، ولكن دولة فلسطين لم تستفد من هذه الثروات على الرغم من امتلاكها 42 كيلومتراً من شاطئه، وهذا التغيب الفلسطيني بسبب الإجراءات التقييدية لدولة الاحتلال.
- منطقة الأغوار والبحر الميت تؤمن التواصل والترابط الجغرافي للضفة الغربية، وكذلك التواصل الجغرافي مع دول الجوار.

للاستفادة من هذه الميزات وتسخيرها لصالح التنمية الفلسطينية، يجب بذل جهود كبيرة لمواجهة السيطرة الإسرائيلية الاحتلالية، ومواجهة هذا الواقع، وفي الوقت نفسه التعامل مع التحديات التنموية الوطنية، وذلك يستدعي توظيف الموارد المتاحة، وإطلاق الموارد الكامنة نحو التنمية الذاتية/المحلية بالدرجة الأولى، ضمن سياسات تستهدف مناطق الزراعة والإسكان والاستثمار في كل من منطقة الأغوار والبحر الميت. هذه السياسات بحاجة إلى كم هائل من المعلومات التي تشخص وتحلل مكونات المنطقة ومقدراتها كافة، وتحدد ما نهيه الاحتلال منها بغرض توثيق هذا النهب وتثبيتته بشكل علمي مدروس لخدمة الأهداف التفاوضية الحالية والمستقبلية. يضاف إلى ذلك أنه لا غنى عن التوجه لمنطقة "ج" كجزء من كيان واحد موحد ومتواصل ومتربط، ما يدعم الجانب الاجتماعي، ويضع الأساس للنمو الاقتصادي والزراعي ليعود بالنفع على جميع الفلسطينيين بغض النظر عن المنطقة التي يتواجدون فيها.² لذلك، يجب أن يوضع في الحسبان أن

1 تم إعداد سبع دراسات كاوراق موقف العام 2022 نشرت تحت عنوان "الموقف الفلسطيني حول ملفات الوضع الدائم الاقتصادية" نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ودائرة شؤون المفاوضات: www.mas.ps

2 UNDP. (2013). Master Plans Implications on Development, September 2013, Pp 14.

الاهتمام بهذه المناطق يؤدي إلى مجموعة من العوائد التنموية الإيجابية التي تخدم الرؤية التنموية،³ وأبرزها يتمثل في:

- ضمان الحفاظ على فلسطينية الأرض والخيرات الموجودة في هذه المناطق.
- اعتبارها مكوناً استراتيجياً تنموياً لدولة فلسطين في الضفة الغربية.
- ضمان تعزيز صمود السكان وفقاً لأنماطهم المعيشية الحالية وتوفير مساحات إضافية للسكن والاستثمار.
- تحقيق وحدة الجغرافيا الفلسطينية في إطار استقرار البيئة الاستثمارية لضمان تفاعل كافة المؤثرين الرئيسيين من الاندماج في العملية التنموية، ومن لعب الدور المناط بهم.

فيما يخص منطقة الأغوار، أيضاً، يؤكد الخبراء والدراسات أن مناطق "ج" والأغوار تشكل الامتداد الحقيقي للتواصل الجغرافي الفلسطيني، وتكتنز بها الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية، لذلك لا يمكن إحداث تنمية حقيقية؛ سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قطاعية (القطاع الزراعي بالتحديد) دون استغلال هذه المناطق، إلا أن التحديات والمشاكل فيها كبيرة جداً، لدرجة أبقت ساكنيها فئات ضعيفة ومهمشة، هذه التحديات منها ما هو بسبب ممارسات الاحتلال، ومنها ما يعود إلى الإهمال وعدم التدخل الحكومي بشكل كاف. لذلك، يجب بذل جهود كافية وخطوات جريئة تتناسب مع حجم وأهمية هذه المناطق وأبعادها الوطنية والتنموية.

فيما يخص موارد البحر الميت، فإنه يحفل بالكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونات ضخمة من البوتاس والبرومين. وتتحصل كل من إسرائيل والأردن على مليارات الدولارات من المبيعات السنوية لهذه المنتجات (البنك الدولي، 2013).

ما تقدم أعلاه يقدم المبررات الكافية للتوسع في دراسة منطقة الأغوار والبحر الميت في المجالات كافة، ولذلك فإن الدراسة ستتركز على المجالات التالية:

- المقدرات الاقتصادية لمنطقة الأغوار والبحر الميت وما تشمله من موارد طبيعية وزراعية ومعادن.
- الآفاق الاستثمارية الممكنة في المجالات المتعددة لهذه المنطقة.
- حصر المعلومات حول ما تم نهبه من موارد البحر الميت خلال سنوات الاحتلال، وكذلك تحديد التغيرات التي طرأت عليه وحصر الأضرار.

1-2 فرضية الدراسة ومشكلتها وأسئلتها

تتطلب هذه الدراسة من:

- إن كل ما نهته دولة الاحتلال من خلال مبيعاتها لثروات البحر الميت من الجزء الذي يقع ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 هو خسائر للاقتصاد الفلسطيني.
- إن دولة الاحتلال ومستوطنها المقدر عددهم بـ 12,000 مستوطن، يستغلون ما نسبته 90% من مجمل أراضي منطقة الأغوار والمصنفة ضمن المنطقة "ج"، في حين يستغل الفلسطينيون من سكان الأغوار والمقدر عددهم بـ 57,000 نسمة ما نسبته 10% من المساحة الإجمالية.
- إن سكان الأغوار يعانون من المضايقات الكبيرة والمتكررة بشكل شبه يومي من سلطات الاحتلال والمستوطنين واعتداءاتهم المتكررة والمتمثلة في هدم المساكن، وتدمير مزارعهم، وتقييد حركتهم من وإلى مزارعهم، تارة بحجج "أمنية"، وتارة بحجج واهية.
- إن ضعف الاستثمارات الفلسطينية في هذه المناطق يعزى إلى عدم استقرار البيئة الاستثمارية بسبب التحديات التي تفرضها دولة الاحتلال، الأمر الذي أوجد بيئة طاردة للاستثمار، في الوقت الذي لم تبذل فيه جهود وسياسات فلسطينية كافية لتحسين هذه البيئة.

السؤال الأساسي لهذه الدراسة يتكون من شقين:

الأول: ما الذي يمكن عمله فلسطينياً في إطار السياسات الاقتصادية بشكل خاص لتغيير هذا الواقع والتخفيف من حدة الآثار السلبية المدمرة لدولة الاحتلال وممارساتها؟

3 الرؤية التنموية لمناطق "ج" باعتبارها أرضاً فلسطينية مترابطة ومندمجة في التنمية الوطنية توفر لأهلها حياة كريمة وعادلة مع توفير مقومات مناهضة الاحتلال، على اعتبار أنها العمق الاستراتيجي والاقتصادي والعمراني للدولة الفلسطينية. (وزارة التنمية والتخطيط الفلسطينية- الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية الدولية والمحلية في مناطق "ج"، 2014-2016).

الثاني: هل يمكن السماح للفلسطينيين باستغلال حصتهم من ثروات البحر الميت؟ وهل يمكنهم استغلال حقوقهم المائية في منطقة الأغوار؟ وهل يمكن محاسبة دولة الاحتلال على ما استغلته من هذه الثروات؟ وهل هناك إمكانية لعمل دراسة كمية تفصيلية لهذا النهب والاستغلال من قبل جهة دولية محايدة؟

قد تجيب الدراسة عن السؤال الأول إلى حد كبير، لكن الإجابة عن السؤال الثاني تبقى ضمن الأمور السياسية والتفاوضية الحالية أو المستقبلية.

1-3 الأهداف والمنهجية

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. الخروج بوثيقة متعددة الأبعاد حول مقدرات المنطقة محل الدراسة وما تم نهبه منها، للخروج بتوصيات مناسبة ضمن إطار اقتصادي سياساتي قابل للتطبيق يركز على الاستثمار في مجالات متعددة داخل هذه المناطق، وذلك بهدف تسخير مقدرات هذه المنطقة لصالح التنمية الفلسطينية، وتحسين مستويات المعيشة للسكان، وجذب مزيد من المواطنين الفلسطينيين للعيش في هذه المناطق.
2. وضع وثيقة معلوماتية ووصفية بين يدي المفاوض الفلسطيني مبنية على تجميع أدبيات الدراسات السابقة والمعطيات والإحصاءات الحديثة، للاستفادة منها أثناء المفاوضات.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم الاعتماد على المنهجية الوصفية والتشخيصية وآخر البيانات الإحصائية والدراسات المتاحة حول منطقة الأغوار والبحر الميت، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- مراجعة الدراسات السابقة وتلخيص أهم بياناتها وخلصاتها وتوصياتها.
- تحضير البيانات الإحصائية للتعرف على ماهية منطقة الأغوار ومقدراتها.
- جمع البيانات الإحصائية للأراضي، والمساحات وتقسيماتها، والسكان من مصادرها الرسمية.
- رصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتعدياته غير القانونية، وتحديد البعد القانوني بشكل مختصر.
- جمع البيانات التاريخية عن ثروات البحر الميت ومدى استغلال دولة الاحتلال، ودول الجوار لهذه الثروات.
- تقدير الحصة الفلسطينية من ثروات البحر الميت كحقوق وفرص فلسطينية ضائعة بسبب سيطرة دولة الاحتلال على جزء مهم من ثروات الشعب الفلسطيني.
- الخروج بإطار سياساتي وتدخلات وتوصيات قابلة للتطبيق الحالي والمستقبلي، وتوصيات خاصة للمفاوض الفلسطيني.

الفصل الثاني ماهية منطقة الأغوار والبحر الميت ومقدراتها

1-2 منطقة الأغوار

العرض التالي في هذا القسم هو عرض معلوماتي إحصائي يحاول إلقاء الضوء بشكل مقتضب على بيئة منطقة الأغوار، ومن جانب آخر يعتبر تمهيداً للاستفادة منه في الفصول اللاحقة. تستهدف الدراسة منطقة الأغوار وشمال البحر الميت الواقعة ضمن حدود دولة فلسطين؛ أي المنطقة التي يحمل سكانها الجنسية الفلسطينية. وإدارياً هي المنطقة الممتدة من البحر الميت جنوباً حتى حدود بيسان شمالاً، ومن نهر الأردن شرقاً ولغاية السفوح الشرقية غرباً. وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار وشمال البحر الميت 720 ألف دونم (وكالة وطن للأبناء، 2014؛ مركز الناطور للأبحاث والدراسات، 2020). أما بالنسبة لوزارة الزراعة، فإنها تعرّف الأغوار بشكل مختلف نوعاً ما، إذ تعتبر مناطق الأغوار "الأراضي المنخفضة الشرقية للضفة الغربية التي تقع دون مستوى سطح البحر" يوضح الشكل 1 أدناه شريط المساحة وموقعه بالنسبة للضفة الغربية.

شكل 1: خريطة توضيحية للأغوار الفلسطينية



المصدر: مركز الناطور للأبحاث والدراسات. (2020). خريطة الأغوار الفلسطينية. أخذت من الإنترنت بتاريخ 2023/7/31: <https://natourcenters.com>

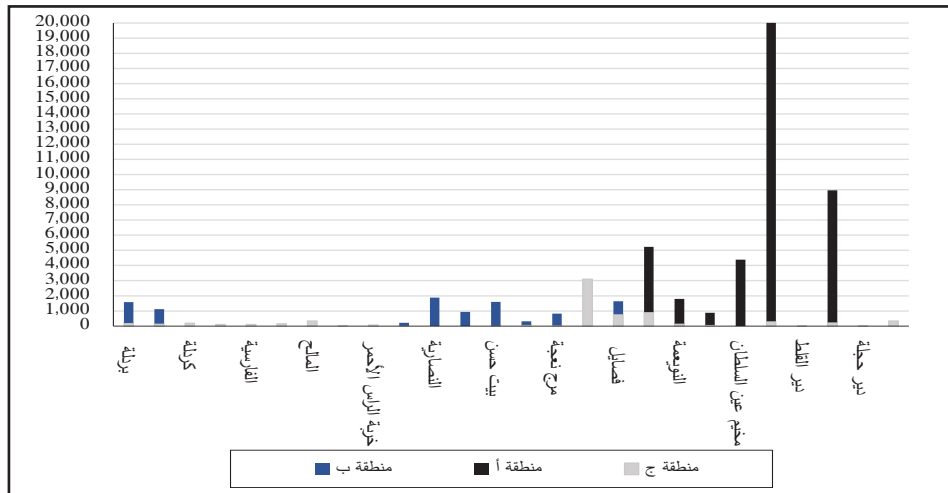
يوضح الجدول 1 في ملحق الدراسة،⁴ مواقع ومساحات منطقة الأغوار الزراعية حسب تعريف وزارة الزراعة (انظر الملحق، خارطة 1-1). وتنقسم الأغوار الفلسطينية إدارياً إلى ثلاثة مواقع، وهي: الأغوار الشمالية التي تتبع إدارياً لمحافظة طوباس، وتضم تجمعات: بردلة، عين البيضاء، عاطوف، كردلة، العقبة، ابزيق، يرزة، الفارسية، المالح، الرأس الأحمر، حمصة؛ والأغوار الوسطى التي تتبع إدارياً لمحافظة نابلس، وتضم تجمعات: النصرانية، العقربانية، بيت حسن، عين شبلي؛ والأغوار الجنوبية التي تتبع إدارياً لمحافظة أريحا، وتضم تجمعات: مرج نعجة، الجفتك، فصايل العوجا، النويعة، عين الديوك، مخيم عين السلطان، أريحا، دير القلط، مخيم عقبة جبر، دير حجلة، النبي موسى (وكالة "وفا"، 2018؛ وكالة وطن للأبناء، 2014 أ).

تشكل منطقة الأغوار الفلسطينية وشمال البحر الميت 30% من مساحة الضفة الغربية (بتسليم، 2017 أ)، 7.4% من مساحتها تصنف كمنطقة "أ"؛ أي تخضع لسيطرة دولة فلسطين، و4.3% من مساحتها تصنف كمنطقة "ب"؛ أي تخضع لسيطرة مشتركة بين دولة فلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلي، أما 88.3% من مساحتها الكلية، فتصنف كمنطقة "ج"، وتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة (وكالة "وفا"، 2023 أ).

السكان والديموغرافيا: يسكن منطقة الأغوار ما يقارب 57 ألف فلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). يوضح الجدول 2 في ملحق الدراسة، والشكل 1 أدناه، توزيع السكان حسب المنطقة ضمن التصنيف الذي انبثق عن اتفاق أوسلو، إذ يلاحظ من ذلك أن ما يقارب 70% من سكان الأغوار يسكنون ضمن المناطق المصنفة كمناطق "أ" التي تتركز في سبعة تجمعات سكانية من أصل سبعة وعشرين تجمعاً سكانياً، وجميعها في محافظة أريحا.

يعاني سكان الأغوار، وبخاصة في منطقة "ج" العديد من التحديات، حيث هجر الاحتلال الإسرائيلي وهدم ما يقارب ثلث تجمعاتهم السكنية، ما أدى إلى انعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ناهيك عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بدرجة أعلى من باقي مناطق الضفة الغربية، وقد أدت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي ومصادر المياه الفلسطينية إلى عدم القدرة على استغلال الأغوار والانتفاع من خيراتها الطبيعية، وبالتالي انعدمت إمكانيات الاستثمار، وفرص مهمة لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتحريك عجلة التنمية.

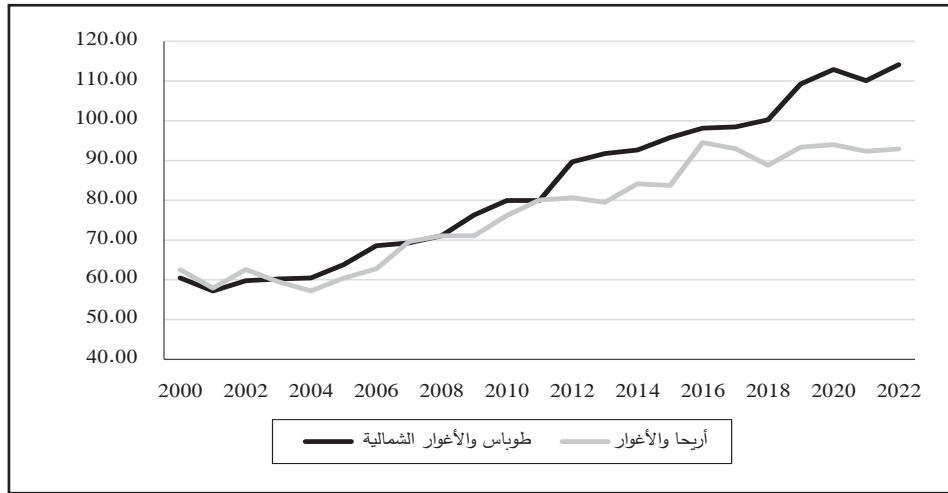
شكل 2: السكان حسب التجمع وتصنيف أوسلو، 2017



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017. بيانات غير منشورة.

تستعرض الدراسة وضع العمالة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية ومحافظة أريحا والأغوار نظراً لعدم توفر بيانات خاصة بمنطقة الأغوار منفردة، وكذلك لأن أغلب تجمعات الأغوار تقع ضمن هاتين المحافظتين.

شكل 3: معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة والمحافظات (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات)، 2000-2022



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022. رام الله - فلسطين.

يوضح الجدول 3 في ملحق الدراسة وضع العمالة والبطالة في هاتين المحافظتين، حيث بلغ معدل البطالة العام 2022، في محافظة طوباس والأغوار الشمالية 10.6%، وفي محافظة أريحا والأغوار 9.7%. وتعتبر هذه المعدلات منخفضة مقارنة مع معدل البطالة بشكل عام في فلسطين الذي بلغ العام 2022، 24.4%، ربما يعود ذلك إلى العمالة داخل الخط الأخضر ومستوطنات الاحتلال، حيث كان ما يقارب 4240 فلسطينياً في العام 2012 - غالبيتهم من سكان منطقة الأغوار - يعملون في الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية، غالبيتهم العظمى يعملون في مستوطنات غور الأردن، والعدد الفعلي يقارب ضعف الأعداد الرسمية (Kerem Navot, 2013). أما الجدول 4، فيوضح التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي، فبالنسبة لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية، يأتي قطاع الخدمات والفروع الأخرى بالمرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيه، حيث بلغ معدل العمالة في العام 2022، 33.6%، ثم يليه قطاع الزراعة بنسبة 25.8%. أما بالنسبة لمحافظة أريحا والأغوار، فيستحوذ قطاع الزراعة على المرتبة الأولى بنسبة 28.7%، ثم يليه قطاع الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 27.3%. يلاحظ من الجدول 5، الذي يبين التوزيع النسبي للعاملين حسب سنوات الدراسة، أن نسبة العاملين الذين لم يواصلوا تعليمهم الجامعي في محافظة طوباس والأغوار الشمالية بلغت 51.6% للعام 2022، بينما في محافظة أريحا والأغوار فقد بلغت 79.9% للعام نفسه، وذلك يعني أن النسبة الأكبر من العمال غير مهرة، تعمل بشكل أساسي في قطاع الزراعة وقطاع البناء والتشييد، وكذلك داخل الخط الأخضر والمستوطنات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 د).

يبين الجدول 6 في ملحق الدراسة والشكل 3 أعلاه، معدل الأجور اليومي للعاملين في كلتا المحافظتين للفترة الزمنية (2000-2022)، ويلاحظ أن معدل الأجور يرتفع بشكل عام مع الزمن، وربما يفسر ذلك بسبب ازدياد العمالة داخل الخط الأخضر والمستوطنات، حيث كانت في السنوات الأولى من الألفية شبه معدومة بسبب انتفاضة الأقصى وفرض العقوبات على الفلسطينيين آنذاك، لذلك كانت الأجور منخفضة.

2-1-1 الأدبيات السابقة حول منطقة الأغوار

تجمع الأدبيات السابقة لهذا القسم على أهمية منطقة الأغوار الفلسطينية، إذ تشكل الاحتياطي الأكبر من أراضي الضفة الغربية للتنمية والتطوير، ويعود ذلك لاعتبارها "سلة فلسطين الغذائية" كونها منطقة تتمتع بطبيعة جغرافية تميزها عن غيرها، حيث تتمتع بدرجات حرارة مرتفعة صيفاً، ودرجات حرارة معتدلة شتاءً، وذلك يتيح إمكانية استغلالها للزراعة طوال العام، إذ تمثل المناطق الزراعية الأكثر خصوبة - وخاصة مع مميزاتها المناخية - والأوسع مساحةً، حيث إن 38.8% من أراضيها هي أراضي زراعية ذات تربة خصبة، فضلاً عن تمتعها بوفرة مصادر المياه، حيث تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين، هذا إلى جانب تمتعها بمخزون من الأملاح والمعادن، وما تتمتع به من جذب سياحي (نحاس، 2012؛ بتسليم، 2018؛ وكالة "وفا"، 2023؛ Maan Development Center, 2012).

فمنطقة الأغوار تتمتع بالعديد من المزايا الخاصة فيها، لذلك كانت ولا تزال مطمعاً للاحتلال الإسرائيلي، فهي تشكل مساحة كبيرة جداً ذات كثافة سكانية منخفضة، ما سهّل على دولة الاحتلال الإسرائيلي التحكم بها، وبناء عدد كبير من المستوطنات فيها، كذلك تضم أكبر مخزون مائي في فلسطين، وتسيطر عليه دولة الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل، ما منحها قدرة على التحكم في المصدر المائي الذي يعد من أولويات هذه المنطقة بشكل خاص، وهذا المخزون المائي يجعل من منطقة الأغوار امتداداً استراتيجياً وحيوياً لدولة الاحتلال،

كذلك تمتعها بموقع استراتيجي بسبب تشكيلها المنطقة الحدودية والفاصلة بين الأردن وفلسطين، وبذلك تشكل أهمية عسكرية للاحتلال الإسرائيلي (حنيطي، 2016).

وبالنظر إلى المعطيات أعلاه، يمكن إجمال الأهمية التي تتمتع بها منطقة الأغوار وشمال البحر الميت من الناحية التنموية والاقتصادية الفلسطينية بما يلي:

- تشكل مساحة لاستيعاب التزايد السكاني في الضفة الغربية.
- الأهمية الخاصة للأراضي الخصبة التي تشكل أساساً لتوفير الغذاء للسكان، فضلاً عن إمكانيات التصدير الزراعي. ووفقاً لتقديرات بعض الخبراء، فإن زراعة واستصلاح 100 ألف دونم في غور الأردن، يمكن أن توفر فرص عمل لأكثر من 150 ألف عامل، فضلاً عن أن استخدام تقنيات زراعية حديثة من شأنها مضاعفة المحاصيل من 5-10 أضعاف (B'Tselem, 2011).
- الإمكانيات المتوفرة في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمعادن والمياه.
- الأهمية التجارية، وبخاصة عبر التبادل مع الأردن والمحيط العربي، لفك العزلة المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، والحد من تبعيته القسرية شبه الكاملة لاقتصاديات الاحتلال.

خلصت الأدبيات السابقة إلى أن مسألة الاستيطان في فلسطين بشكل عام، وفي منطقة الأغوار بشكل خاص، تعد مسألة وجودية وليست ضرورة أمنية كما تدعيها دولة الاحتلال، حيث إن التغييرات في الواقع، كمعاهدات السلام مع مصر والأردن، وزوال الخطر من سوريا والعراق بسبب إنهاكهم بقضاياهم الداخلية، وانهيار الحلم العربي بالوحدة واتفاقيات السلام (اتفاقيات أبراهام) مع بعض الدول العربية، تدحض أهمية الأغوار الاستراتيجية لضمان أمن دولة الاحتلال. ويعتبر حنيطي أن التدخلات التنموية الفلسطينية في هذه المنطقة خجولة وغير مبنية على خطط استراتيجية، وهناك تدخلات تنموية تتعلق بالاستثمار السياحي تؤدي إلى نتائج عكسية على المزارعين الفلسطينيين الصغار، إذ يتحول المزارعون إلى عاطلين عن العمل، أو عمال في المستوطنات الإسرائيلية (حنيطي، 2016).

2-2 البحر الميت

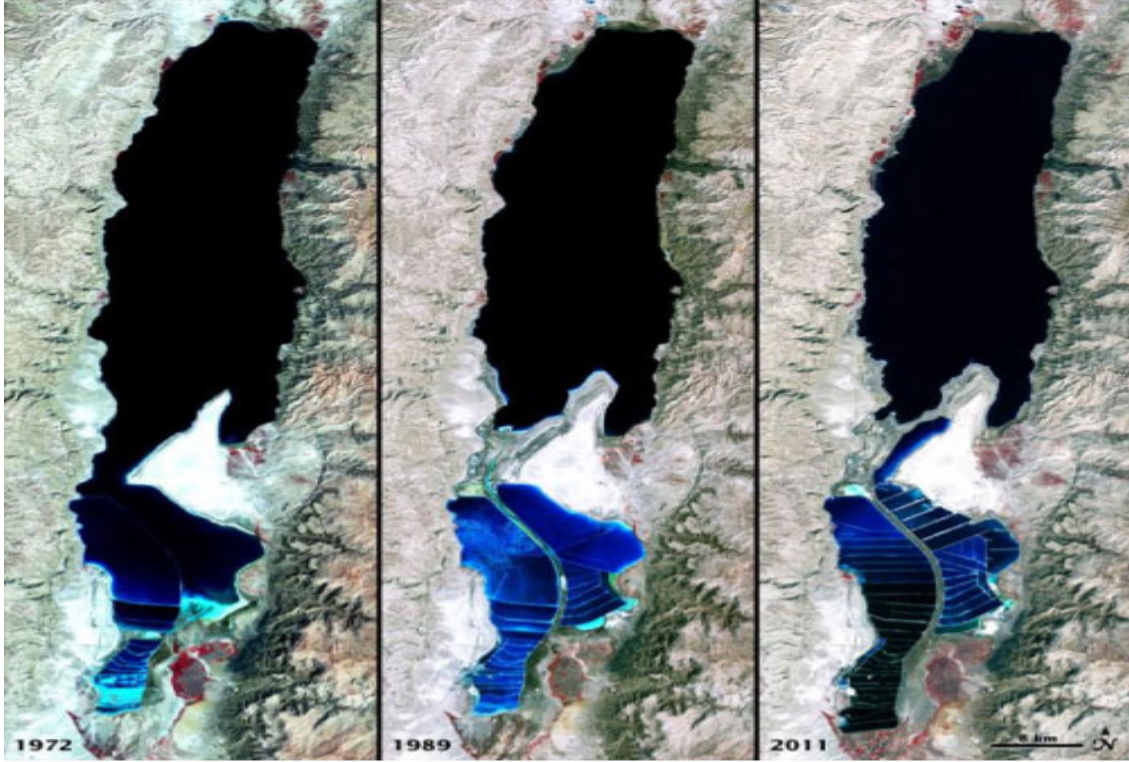
هو عبارة عن بحيرة ملحية مغلقة بلغت مساحته العام 2019 حوالي 650 كم²، وطوله 80 كم، وأقصى عرض له حوالي 17.5 كم، وأضيق نقاطه تقع عند مضيق اللسان بعرض 2 كم، أما أعمق النقاط فيه فتقع على بعد 5 كم جنوب غرب مصب وادي الزرقاء، ويبلغ عمقها 399م، ومع انخفاض سطحه عن البحر المتوسط حوالي 395م، يصبح الفارق بين سطح البحر المتوسط وأعمق نقطة في البحر الميت حوالي 794م. يقع في أحود وادي الأردن على حدود الأردن وفلسطين التاريخية، ويحاط بجبال محافظتي الكرك ومأدبا من الناحية الشرقية، أما من الناحية الغربية فتطلّ جبال الخليل عليه، ويحدّه من الشمال مصب نهر الأردن، ومن الجنوب تحيط به منطقة بداية وادي عربة، ويعتبر نهر الأردن هو شريان الحياة الذي يمدّ البحر الميت بمياه عذبة. ويتغذى البحر الميت من مصادر عدة أخرى وهي: الأودية والينابيع الأردنية، والأودية والينابيع الفلسطينية، والمياه الجوفية والأمطار (الجزيرة، 2022؛ حبيب والكيلاني، 2007؛ خدرج، 2021).

1-2-2 الأدبيات السابقة حول البحر الميت

وتجمع الأدبيات على أهمية منطقة البحر الميت، إذ يعتبر ظاهرة جيولوجية وطبيعية نادرة الوجود على هذا الكوكب، وتتميز مياهه بشدة ملوحته التي تصل إلى 340غم/لتر في أعماقه، وهي نسبة كبيرة جداً، إذ تبلغ الملوحة فيه عشرة أضعاف ملوحة البحار والمحيطات، ويختزن في باطنه ثروة هائلة لمجموعة كبيرة من الأملاح والمعادن ذات قيمة اقتصادية عالية لدخولها في العديد من الصناعات الحديثة (الأسمدة، مواد البناء، الأدوية، مواد التجميل... وغيرها) (الجزيرة، 2022؛ حبيب والكيلاني، 2007؛ خدرج، 2021).

تشير الأدبيات السابقة إلى أن هذه الظاهرة الجيولوجية النادرة مهددة بالزوال بسبب تسارع انحسار مساحته وانخفاض مستوى سطحه، حيث كانت مساحته الإجمالية قبل العام 1960، تبلغ حوالي 1000 كم²، وكان مستوى سطحه على ارتفاع 397.5 متر تحت مستوى سطح البحر المتوسط. لكن اليوم تراجعت مساحته، وأصبحت لا تتجاوز 650 كم²، كذلك تراجع طوله من 80 كم إلى 70 كم، أما عرضه فتراجع مما يقارب (10-12) كم، إلى ما يقارب كيلومتر واحد فقط داخل الشواطئ الفلسطينية. وبحسب الرصد البيئي السنوي، كان معدل التراجع السنوي في سطحه في الفترة (1960-1980)، يبلغ 40 سم، أما في الفترة (1980-2005) فقد تجاوز 80 سم، ومن بعد ذلك فقط ارتفع معدل التراجع السنوي إلى ما يقارب المتر (الجزيرة، 2022). تبين الصورة الجوية للبحر الميت في السنوات (1972، 1989، 2011) أدناه، انحسار المياه بين الحوضين الشمالي والجنوبي (الجزيرة، 2022؛ حبيب والكيلاني، 2007؛ خدرج، 2021).

شكل 4: خريطة توضح التغيرات في البحر الميت، 1972 - 2011



المصدر: خدرج، زهرة. (2021). "انحسار البحر الميت" ودموع التماسيح "مخاطر بيئية وحلول مزعومة". مركز العمل التنموي/ معاً. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/10: <https://www.maan-ctr.org/magazine/article/3131>

تعزى أسباب انحسار مساحة البحر الميت إلى أسباب طبيعية، وأخرى بفعل ممارسات الاحتلال والدول المحيطة به، إذ تلعب الأسباب الطبيعية، وعلى رأسها قلة الأمطار، وارتفاع معدلات التبخر نتيجة درجات الحرارة المرتفعة، دوراً في هذه المشكلة. إلا أن الأسباب المفتعلة الناتجة عن نشاطات الاحتلال تلعب الدور الأهم والأخطر في تقاوم هذه المشكلة.

تتمثل السياسات المائية لدول حوض نهر الأردن والبحر الميت في الاستيلاء على المصادر التي تغذي النهر، إذ تسهم بحوالي (80-83%) من حجم المشكلة التي تسبب الاحتلال الإسرائيلي بمعظمها، حيث تشير الدراسات إلى أن الصناعات الاستخراجية المقامة على البحر الميت وبخاصة الإسرائيلية، تسهم بحوالي (17-20%) من حجم المشكلة بسبب ضخ المياه إلى الملاحات لتجفيفها واستخراج الأملاح. بالواقع، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي تتربع على قمة أسباب مشكلة الجفاف، وتسهم وحدها بحوالي 58% منها، ويتسبب الأردن بنسبة 28% منها، أما سوريا فتتسبب في 12%، ولبنان بنسبة 1% من المشكلة. وقدرت كمية المياه الواردة إليه حالياً بحوالي 300 مليون م³ بعد أن كان يصله 1750 مليون م³ قبل العام 1955. ويفقد البحر الميت المياه بما معدله 700-750 مليون م³ نتيجة التبخر، و250-300 مليون م³ نتيجة الصناعات الاستخراجية؛ أي ما مجموعه 1000 مليون م³ (حبيب والكيلاني، 2007؛ الجزيرة، 2022؛ خدرج، 2021).

والنتيجة كما بينتها الدراسات السابقة، ومنها دراسة مصطفى مؤخراً العام 2016، أن الاحتلال تسبب في منع للمياه التي تحملها الأنهار للبحر الميت منذ سبعينيات القرن الماضي وتحويلها للاستخدام البشري، وكذلك ضخ مياهه في برك واسعة للتجفيف من أجل استخراج الأملاح المعدنية، بانحسار مياه البحر، كما أن مصانع البوتاس الأردنية والإسرائيلية المقامة على الحوض الجنوبي قد أسهمت في تجفيف مياه البحر عبر برك المياه الواسعة لاستخراج الأملاح من البحر (مصطفى، 2016).

كذلك أدت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إلى تقليل كمية المياه العذبة التي تصب في البحر الميت، وهذه الممارسات تمثلت في أربعة جوانب: الأول، احتجاز مياه الأمطار بسبب السدود المائية على الأودية. الثاني، احتجاز ما يقارب 700 مليون م³ سنوياً من مياه نهر الأردن، حيث تقوم بتحويل جزء من مياه النهر لاستخدامها، وكذلك وقف تغذيته من مياه بحيرة طبريا من خلال سد دغانيا المقام على البحيرة بهدف تحديد كمية المياه الجارية باتجاه نهر الأردن (الجزيرة، 2022؛ متراس، 2019)، فضلاً عن نشاطات المصانع الإسرائيلية المستنزفة لمياه البحر الميت (أكثر من 300 مليون م³ سنوياً تستنزفها المصانع من البحر الميت). الثالث، صناعات الاحتلال المعدنية التي تستهلك كميات ضخمة من مياه البحر الميت، الأمر الذي يسهم في هبوط منسوب المياه سنوياً. الرابع، قامت دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ بداياتها، بتجفيف بحيرة

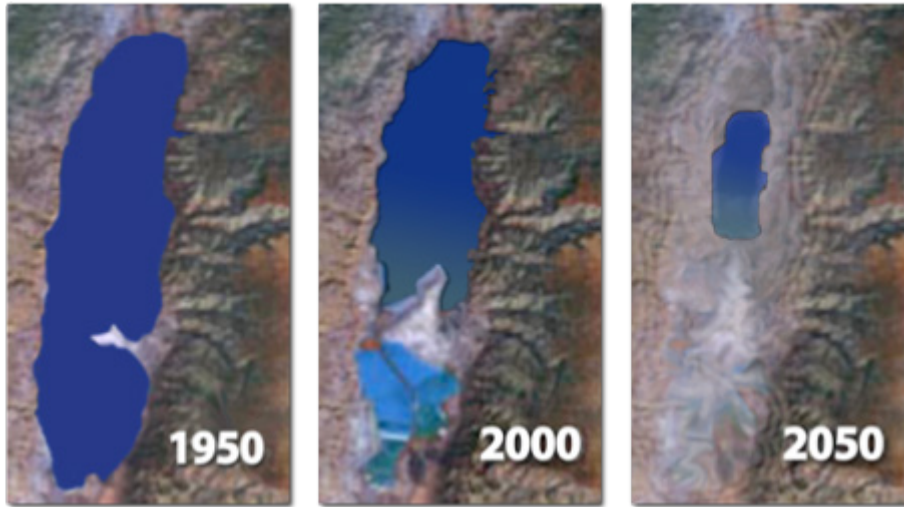
الحولة، والاستيلاء على مياه نهر الأردن الخارجة من بحيرة طبريا -دون توافق مع الدول المشاطئة- وتحويلها إلى الخط الوطني الناقل الذي يزود مستوطنات السهل الساحلي والنقب بالمياه اللازمة (الجزيرة، 2022؛ حبيب والكيلاني، 2007؛ خدرج، 2021).

هذا التعدي الجائر على حقوق الآخرين (الدول المجاورة) بالقوة، دفع سوريا والأردن إلى محاولة إنقاذ ولو جزء يسير من حقوقها المائية، في ظل العجز المائي الذي تعاني منه، فأنشأت كل من الأردن وسوريا ولبنان مشاريع مائية على نهر الأردن أدت إلى وصول كميات ضئيلة جداً من المياه إلى المصب (البحر الميت).

تسبب هذا الانحسار بأثار بيئية سلبية، فقد بين تقرير لسلطة جودة البيئة الفلسطينية " أن البحر الميت يشكل نظاماً بيئياً متكاملًا بشواطئه وينابيعه الممتدة من الفشخة حتى عين جدي، إضافة إلى المحميات الطبيعية المحيطة به، والتي تعتبر امتداداً له، "محمية قمران" مثلاً هي محط للطيور المهاجرة من الجنوب إلى الشمال في الصيف، والعكس في الشتاء "..... وهذا أدى إلى اختفاء نصف الأصناف الحيوانية والنباتية التي كانت مُنتشرة على طول نهر الأردن بالفعل"، إضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة ومخاطرها على المياه الجوفية والتكوينات الصخرية. يضاف إلى ذلك ظهور آلاف الحفر، التي نتجت بسبب انخفاض مستوى المياه في البحر الميت وتراجعها، حيث غمرت هذه الحفر بالمياه العذبة التي أدت إلى إذابة الأملاح المترسبة بعد انحسار مياه البحر عنها. تنتشر هذه الحفر على جانبي البحر الميت، وبخاصة في جنوبه؛ أي في المنطقة التي جفت فيها أغلب أجزائه. وفي شرقه أيضاً، ظهرت في منطقة غور الحديثة بالأردن عدة مئات من الحفر الانهدامية، أما على الجانب الغربي فقد زاد عددها على 4000 حفرة غائرة تركزت في منطقة عين جدي (خدرج، 2021)، وهناك خبراء يقدرون هذه الحفر بحوالي 7000 حفرة⁵. هذا الاستغلال، غير المحسوبة عواقبه لثروات البحر الميت، أدى إلى نتائج كارثية، وقد تنبتهت الدول المجاورة لهذه الكوارث، وبدأت التفكير في وضع حلول، ولكنها، أيضاً، غير محسوب عواقبها كما سيتبين لاحقاً.

من جانب آخر، نعرض فيما يلي ما هو متاح عن قناة البحرين لتبيان أهمية البحر الميت وكيفية استغلاله من قبل الدول المجاورة باستثناء فلسطين، وهذا مؤشر آخر على استغلال المقدرات الفلسطينية من غير الفلسطينيين، ومؤشر على تجاهل الحقوق الفلسطينية وتغييب فرص الاستثمار الممكنة.

شكل 5: خريطة لمشروع قناة البحرين (البحر الميت والبحر الأحمر)



MedDead.org. (2023). How can we best Save The Dead Sea?.

في قمة الأرض التي عقدت في جوهانسبرغ في العام 2002، قامت كل من الأردن ودولة الاحتلال الإسرائيلي بإعلان خطتهما لمشروع "قناة البحرين"، التي تهدف إلى إنقاذ البحر الميت من الجفاف. وفي العام 2005، وقّع كل من الأردن والسلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال اتفاقية الشروط المرجعية لدراسات الجدوى الفنية والبيئية ودراسة البدائل لشق قناة البحرين التي تتضمن إنشاء أنابيب ضخمة من المياه تربط البحر الميت بالبحر الأحمر، وذلك بهدف حل مشكلة شح المياه التي تعاني منه هذه الدول، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتشغيل الأيدي العاملة، وتنشيط السياحة، وإعادة منسوب مياه البحر الميت إلى وضعها السابق قبل مرحلة الجفاف، عبر إمداده بملياري م³ من المياه. وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، أعلن ممثلو الأطراف الثلاثة إطلاق "دراسة جدوى" لبناء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت (الجزيرة، 2017، وكالة وطن للأخبار، 2021).

٥ بحسب شداد العتيلى، رئيس سلطة المياه سابقاً.

شكل 6: خريطة لمشروع قناة البحرين⁶ (البحر الميت والبحر الأحمر)



المصدر: معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. (2014). اتفاقية قناة البحرين وأبعادها الاستراتيجية. أخذ من

<https://pal-studies.ps/post/208>

الإنترنت بتاريخ 2023/8/1

لقد جوبه هذا المشروع بمعارضة سياسية واقتصادية وبيئية ضخمة من قبل أفراد ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين والأردن ودولة الاحتلال الإسرائيلي، لما يحمله من عواقب غير محسوبة ومخاطر على أصعدة عدة، منها:

- اعتبره البعض بأنه جزء من سلسلة النهب الإسرائيلي للموارد المائية الفلسطينية، لكن مع إضفاء الصفة القانونية والشرعية عليه. وبأنه يصب في مصلحة الاحتلال بالدرجة الأولى، حيث إنه سيعمق الوجود الاستيطاني اليهودي في صحراء النقب، وبالتالي استقطاب المزيد من المستوطنين الصهاينة إليها، وذلك بدليل أن آرنيل شارون (رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك) قد صرح بعد الإعلان عن اتفاقية دراسة جدوى مشروع قناة البحرين (العام 2005) قائلاً: "إن هدف إسرائيل من الآن وحتى العام 2020 هو توطين مليون يهودي في صحراء النقب" (وكالة وطن للأخبار، 2014 ب؛ وكالة وطن للأخبار، 2021؛ الجزيرة، 2017).
- كذلك قد يؤدي إلى حدوث خلل في تركيبة مياه البحر الميت التي تتميز بنسب عالية وتركيبية فريدة من الأملاح، وفي حال تسرب مياه البحر الأحمر المالحة من الأنابيب الناقلة، سيتسبب ذلك في حدوث تلوث للمياه الجوفية في منطقة وادي عربة التي سيقام المشروع على أراضيها. ومن المحتمل أن يتسبب بتأثيرات سلبية على الشعب المرجانية والأحياء المائية في خليج العقبة في البحر الأحمر، عدا عن اعتلال التوازن البيئي في بيئته البحرية بشكل عام. وقد يؤدي، أيضاً، إلى تكوّن تيارات مائية كبيرة تكون لها آثار مدمرة (وكالة وطن للأخبار، 2014 ب؛ وكالة وطن للأخبار، 2021؛ الجزيرة، 2017).
- كذلك هنالك مخاوف من أن يؤدي ضخ المياه إلى استثارة منطقة الأخدود وتنشيط الحركة التكتونية على امتداد حفرة الانهدام الأردني، الأمر الذي قد يتسبب في حدوث زلازل حثيئة مدمرة (وكالة وطن للأخبار، 2021).

يجدر الذكر أن هذا المشروع في البداية قوبل بالرفض من قبل القيادة الفلسطينية؛ لعدم مناقشته معها وهي طرف مشاطئ في النهر والبحر، وكانت مبررات حبيب والكيلاني (2006) الرفض لسببين رئيسيين هما:

1. إن المشروع يمس قضيتين من قضايا مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل وهما قضيتا الحدود والمياه اللتان ترفض إسرائيل الخوض فيها حتى الآن، فقضية الحدود تدخل بشكل مباشر في المشروع لأن الحدود الفلسطينية في البحر الميت تبلغ 42 كم، وهي الآن تحت السيطرة الإسرائيلية، والمشروع سيخلق واقعاً جديداً من شأنه التأثير عليها، وبخاصة في ظل انسداد الأفق السياسي أمام الفلسطينيين، ومحاولة إسرائيل ضم الغور الفلسطيني إلى حدودها.
2. أيضاً قضية المياه التي تعتبر العنصر الأبرز في المشروع، وهذه ستشكل الضربة القاضية للمطالبة الفلسطينية بالحقوق في المياه السطحية والجوفية المغتصبة من إسرائيل، وبخاصة أن الأخيرة ستزود الفلسطينيين بحوالي 120 مليون متر مكعب سنوياً من المياه

6 في العام 2005، وقع الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية اتفاقاً لشق "قناة البحرين". وتشير دراسة الجدوى التي أشرف عليها البنك الدولي مع الأطراف الثلاثة إلى أن كلفة المشروع الكلية تقدر بحوالي 11 مليار دولار. وبدأت المرحلة الأولى من المشروع في فبراير/شباط 2015، وذلك استكمالاً لمنكرة تقاهم وقعت في واشنطن في ديسمبر/كانون الأول 2013، بين الأطراف الثلاثة برعاية أميركية. وفي 13 يوليو/تموز 2017، أعلنت السلطة الفلسطينية اتفاقها مع إسرائيل برعاية أميركية على الحصص الفلسطينية من المرحلة الأولى من مشروع "قناة البحرين"، وذكر بيان صادر عن سلطة المياه الفلسطينية أن الكمية المذكورة ستوزع بين 22 مليون متر مكعب للضفة الغربية، و10 ملايين متر مكعب لقطاع غزة. يتضمن المشروع مَد أربعة أنابيب بين البحرين يصل طولها إلى 180 كيلومتراً، وتقل مئة مليون متر مكعب من المياه سنوياً من البحر الأحمر إلى البحر الميت لإنقاذ الأخير من الجفاف بحلول العام 2050، كما يقضي بإقامة محطة تحلية عملاقة للمياه في مدينة العقبة بالأردن لتوزيع المياه المحلاة على الأطراف الثلاثة (خدرج، 2021؛ الجزيرة، 2017).

المحلاة بسعر مرتفع، وسيظل الفلسطينيون بعدها يشترون المياه من إسرائيل دون أن يحق لهم المطالبة بحقوقهم المائية. يضاف إلى ذلك أنه سوف يكون سعر تكلفة المتر المكعب من المياه المحلاة من المشروع مرتفعاً جداً، والفلسطينيون ليسوا بحاجة له الآن، وبخاصة أنهم يشترون المتر المكعب من المياه العذبة من إسرائيل بحوالي 40 سنتاً لسد احتياجاتهم المائية في قطاع غزة، فلماذا يشترونها بـ 1.3 دولار.

وفيما بعد تم قبول المشروع بموجب ضغوط وتدخلات أمريكية وعربية، وقد برر الفلسطينيون قبولهم بأن الاتفاق أجبر دولة الاحتلال على الاعتراف بهم كدولة مشاطئة للبحر الميت مع الحصول على الحقوق المائية. أما إسرائيل فهي أشد الأطراف تمسكاً بمشروع "قناة البحرين"، لأسباب عدة منها ما يتعلق بالطبيع مع الدول العربية، وبكونه خطوة أولى نحو شق قناة تربط البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط عبر وصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط (ماس، 2022).

استغلت دولة الاحتلال معظم مقدرات وثروات البحر الميت بالقوة، وتركت آثاراً مدمرة عليه وعلى البيئة، وذهبت إلى وضع حلول تخدم مصالحها بشكل أساسي دون التفكير بوضع حلول عملية وحقيقية تعيد البحر الميت إلى سابق عهده، إذ من المفترض أن تراعي هذه الحلول ما يلي:

- الحفاظ على التوازن البيئي للبحر الميت، وذلك بإعادة تأهيل نهر الأردن، وإعادة مجراه الطبيعي إلى سابق عهده.
- إيقاف كافة المشاريع المدمرة إيكولوجياً التي أقامها الاحتلال على مجراه لصالح المشاريع الاستيطانية في النقب والأغوار.
- إيقاف كافة التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال في نهر اليرموك وغيره من الروافد التي كانت تصب في نهر الأردن والبحر الميت، أي أن تُوقف حجبها لتدفق مياه بحيرة طبريا في نهر الأردن.

في نهاية الأمر، أعادت دولة الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ المشروع بعد أن وقعت اتفاقية، أو بالأحرى مذكرة تفاهم، حول مشاركة المياه الإقليمية، تضمنت هذه المذكرة بند بناء القناة بإشراف الطرفين الأردني والإسرائيلي، مع الاتفاق على التكاليف، ومنها بناء محطة تحلية في العقبة تزود إيلات بـ (20-30) مليون م³، وتمنح دولة الاحتلال مياهاً مكافئة من بحيرة طبريا عبر قناة الملك عبد الله، وفي الشق الثاني يتضمن بند شراء فلسطين (20-30) مليون م³ من محطات تحلية دولة الاحتلال، وبأسعار معقولة تراعي بُعد التعاون الإقليمي.

لكن ماطلت دولة الاحتلال في تخصيص ميزانية لشق القناة، كذلك التوتر الذي حدث بين الأردن ودولة الاحتلال بسبب قتل مواطن أردني في سفارة الاحتلال في عمان، أدى إلى تعليق العمل في المشروع وعدم التوافق عليه، ما دفع الأردن إلى إسقاط المشروع من موازنة المشاريع الممولة من البنك الدولي، والمضي قدماً بمشروع الناقل الوطني الأردني المتضمن بناء محطة في العقبة بقدرة 300 مليون م³، وبكلفة تتجاوز ملياري دولار أمريكي، ولا يزال غامضاً كيف سيتخلص الأردن من الأملاح الناجمة عن التحلية، في ظل معارضة سعودية ومصرية وإسرائيلية لنقلها إلى خليج العقبة، كذلك سيتطلب نقلها إلى البحر الميت ضرورة توافق الأطراف المشاطئة، عدا عن التساؤل كيف سيؤمن الأردن الكلفة اللازمة.

في ظل ذلك، يبقى التساؤل الأهم عن انحسار البحر الميت، وعن استمرار دولة الاحتلال في السيطرة على نهر الأردن، وغياب اتفاق حوض شامل بين الأطراف المشاطئة. وحتى لو تم هذا المشروع، فإن سياسات الاحتلال ستمنع أي استثمار للفلسطينيين على غرار سياساتها المقيدة لاي نشاط استثماري فلسطيني في منطقة الأغوار والبحر الميت.

2-3 استهدافات دولة الاحتلال لمنطقة الأغوار وشمال البحر الميت

منذ العام 1967 حتى العام 2023: يهدف الاحتلال الإسرائيلي إلى الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بشتى الطرق، وعلى الرغم من اختلاف الأساليب المستخدمة، فإنها تشترك في الهدف نفسه، حيث استخدم العديد من الأساليب بهدف الاستيلاء على منطقة الأغوار وشمال البحر الميت منذ العام 1967، فكانت البداية من خلال خطة ألون⁷، التي كانت عبارة عن تصور كامل وشامل لمصير الأراضي التي تم احتلالها العام 1967، حيث لم تكن هنالك خطة واضحة بشأن الأراضي التي تم احتلالها منها آنذاك، وكانت 3 بنود من هذه الخطة تستهدف منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، وهي: أن تكون الحدود الشرقية من نهر الأردن، وخط ينصف البحر الميت ويقطعه من منتصفه، وعمل وحدة أراضي بشكل جغرافي استراتيجي، من خلال ضم شريط يتراوح عرضه بين 10-15 كم متر من غور الأردن، مروراً بالقدس، من خلال ضم شريط بعرض بضعة كيلومترات بين القدس والبحر الميت، وضم جبل الخليل بسكانه، وإنشاء مستوطنات مدنية وزراعية في هذه المنطقة كما هو موضح في الخارطة أدناه، التي تبين تقسيمات مناطق الضفة حسب خطة ألون (حنيطي، 2016).

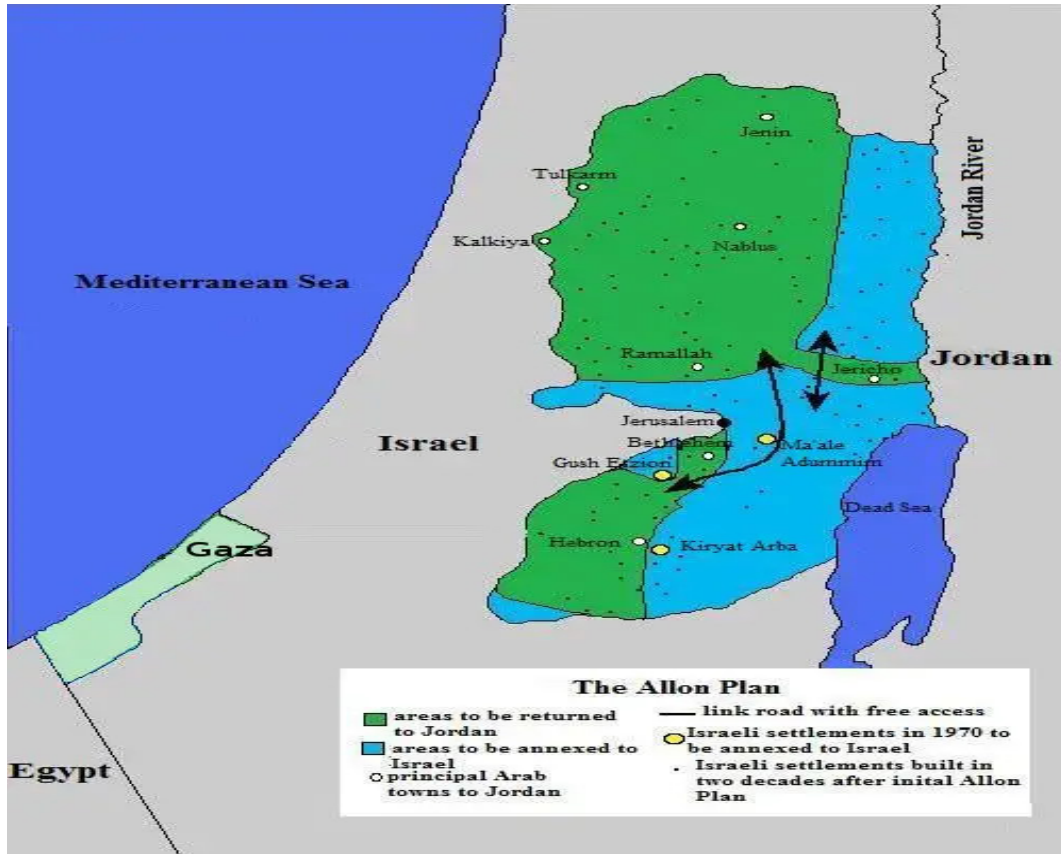
7 إيغال ألون، وزير العدل الإسرائيلي.

تتفيداً لخطة آلون، اعتمد الاحتلال الإسرائيلي سياسة إصدار الأوامر العسكرية من أجل الاستيلاء على الأراضي، حيث تم إصدار الأمر العسكري رقم (59) للعام 1967، الذي ينص على أن جميع الأملاك الحكومية التي كانت تعود إلى الدولة قبل الاحتلال، وكذلك الأراضي الأميرية،⁸ والأراضي المتروكة للأمور العامة كالمقابر والشوارع، هي أراضٍ حكومية يحق له السيطرة عليها. وكذلك الأمر بالنسبة للأراضي الوقف والأراضي الموات⁹ وأراضي المشاع. وكذلك تم إصدار أمر عسكري العام 1967 (رقم 58) ينص على اعتبار أن أملاك الغائبين الذين غادروا قبل العام 1967 وخلالها أملاكاً حكومية، وبموجب الأمر العسكري (رقم 151) قامت قوات الاحتلال بإغلاق المنطقة الحدودية بين الأردن ووادي الأردن، وبذلك تم ضم أغلبية أراضي غور الأردن بهذه الطريقة، حيث إن أغلبها تدرج تحت هذه الأنواع من الملكية (حنيطي، 2016، Kerem Navot، 2013). بالتزامن مع سياسة الأوامر العسكرية، استخدم الاحتلال وسائل عدة للسيطرة على منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، وهي: إقامة المستوطنات على أراضي النازحين العام 1967، والسيطرة على مساحة 53.4% من مساحة المنطقة بحجة أنها أراضي دولة.

كما جرت بعض التعديلات على خطة آلون من خلال خطة جديدة طرحها أرئيل شارون، التي بموجبها تم تقسيم الضفة إلى كانتونات عدة غير متصلة جغرافياً، وبقيت منطقة الأغوار بموجب تلك الخطة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، وتوضح الخارطة أدناه تعديلات خطة شارون.

كذلك إطلاق العنان للمستوطنين وإفساح المجال أمامهم في الاستيلاء على الأراضي في منطقة الأغوار، يعد من الأساليب المتنوعة التي استخدمتها دولة الاحتلال في الاستيلاء على منطقة الأغوار، حيث يقوم المستوطنون بالاستيلاء على أراضٍ زراعية خاصة ملك مواطنين فلسطينيين، ويعملون على زراعتها، وبالتالي تسيجها والسيطرة عليها، ويكون ذلك بدعم وتشجيع حكومي (Kerem Navot، 2013).

شكل 7: خريطة لتوضيح تقسيمات مناطق الضفة حسب خطة آلون



JEWISH VIRTUAL LIBRARY – A PROJECT OF AICE. Maps of the Palestinian Territories: The Allon Plan. Retrieved on August, 7th, 2023, from <https://www.jewishvirtuallibrary.org/map-of-the-allon-plan>

أما الاستيطان الرعوي، فيعتبر من أحدث أساليب الاستيلاء المستخدمة في السنوات الأخيرة، حيث يقوم المستوطنون برعي ماشيتهم من الأغنام والأبقار في جبال وسهول الأغوار غير الصالحة للزراعة، والمصنفة على أنها أراضٍ رعوية، وحيث تصل أغنامهم وأبقارهم يقومون بتسييج المنطقة، وبالتالي الاستيلاء عليها (مباركة، 2021).

8 "الأراضي التي تعود ملكيتها لبيت المال، وتشمل الأراضي الزراعية والمحاطب والمرعي والغابات، وما شابه ذلك من ذات النفع" (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2023 ب).
9 "الأراضي الخالية والبعيدة عن العمران وليست بتصرف أحد، التي لم تترك ولم تخصص لأهالي القرى والقصبات، كما أنها لم تكن بتصرف أحد بالطابو كالجبال، وتبعد عن أقصى مسافة ميل ونصف الميل" (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2023 ب).

تم عزل منطقة الأغوار عن الضفة من خلال عوائق عدة، حيث يتم عزلها بواسطة الخنادق والجدران الترابية، وحصر الطريق عليها من خلال 6 طرق فقط، وإقامة حواجز دائمة على 4 منها (تياسير، الحمرا، يطاف، معاليه أفرام)، من خلال هذه الحواجز تتم إعاقة دخول الفلسطينيين إليها، وتسمح بدخول بعضهم لكن بشروط وقيود عليهم (بتسيلم، 2011 ب؛ حنيطي، 2016)

ما زال سكان الأغوار، وبخاصة في منطقة "ج"، يعانون العديد من التحديات، حيث هجر الاحتلال الإسرائيلي وهدم ما يقارب ثلث تجمعاتهم السكنية، ما أدى إلى انعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وقد حرمت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي ومصادر المياه الفلسطينيين من استغلال الأغوار والانتفاع من خيراته الطبيعية، وبالتالي حجبت إمكانيات الاستثمار، وفرصاً مهمة لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتحريك عجلة التنمية.

وبشكل تفصيلي، تمنع دولة الاحتلال الفلسطينيين من استخدام غالبية الأراضي في الأغوار وشمال البحر الميت، وقد أفضت سياسات دولة الاحتلال، بناء على ما توضح أعلاه، إلى ما يلي (B'Tselem, 2011):

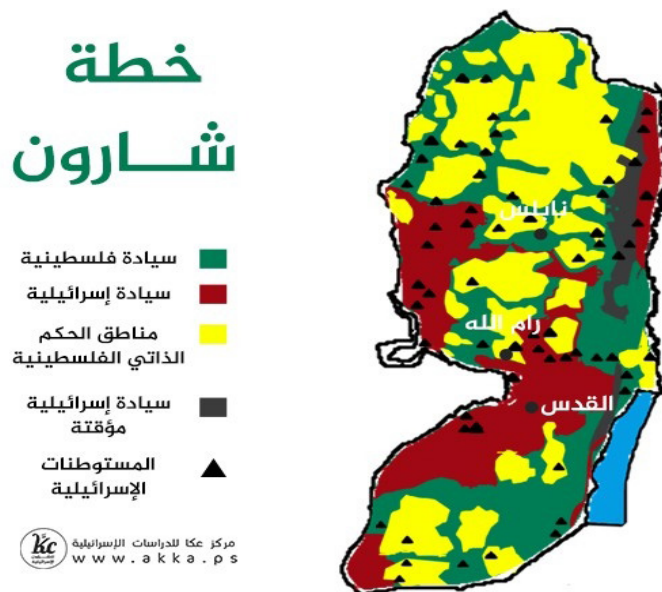
1. وضعت 48.7% من أراضي الأغوار تحت مسمى "أراضي دولة"، وهي موجودة داخل حدود 30 مستوطنة.
2. أعلنت 46% من أراضي الأغوار كمناطق عسكرية مغلقة، ومن ضمنها المناطق البلدية الخاصة بالمستوطنات، إضافة إلى حوالي 11 منطقة تدريبات عسكرية. يضاف إليها 1% من المساحة كحقل ألغام على امتداد الحدود مع الأردن.
3. كما أعلنت عن إقامة 26 محمية طبيعية، تشكل 20% من تلك المساحات.
4. أما المتبقي من المساحات، فقد خصصت للمجالس الإقليمية للمستوطنات.

وبالمحصلة (وبعد جمع المناطق المتطابقة في الوصف أعلاه)، فإن 85.2% من مجمل مساحة الأغوار محظورة على الفلسطينيين؛ سناً، وبناءً، ورعياً، وزراعةً، وتنقلاً. وتوضح الخريطة أدناه هذه التقسيمات لأراضي منطقة الأغوار وشمال البحر الميت.

كما عمل الاحتلال على تهجير سكان منطقة الأغوار قسراً، وبخطة منهجية ومتعمدة، حيث كان يسكنها ما يقارب 320 ألف نسمة قبل العام 1967، وانخفض العدد اليوم إلى ما يقارب 57 ألف نسمة، وما زال يسعى الاحتلال بوسائل مختلفة إلى تهجير من تبقى من السكان، حيث يقوم بهدم المنازل، والإخلاء المتكرر للسكان لفترات قصيرة بحجة التدريبات العسكرية، كذلك يقوم بمصادرة صهاريج المياه، حيث تم تدمير العشرات من القرى والخراب والتجمعات، وهناك بعض التجمعات تمت إعادة بنائها بقرار من الرئيس الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات.

يبين الجدول 7 في ملحق الدراسة عدد المنشآت التي تم هدمها، وعدد الأفراد الذين فقدوا منازلهم بحجة عدم الحصول على تراخيص عبر السنوات (بتسيلم، 2017 ب).

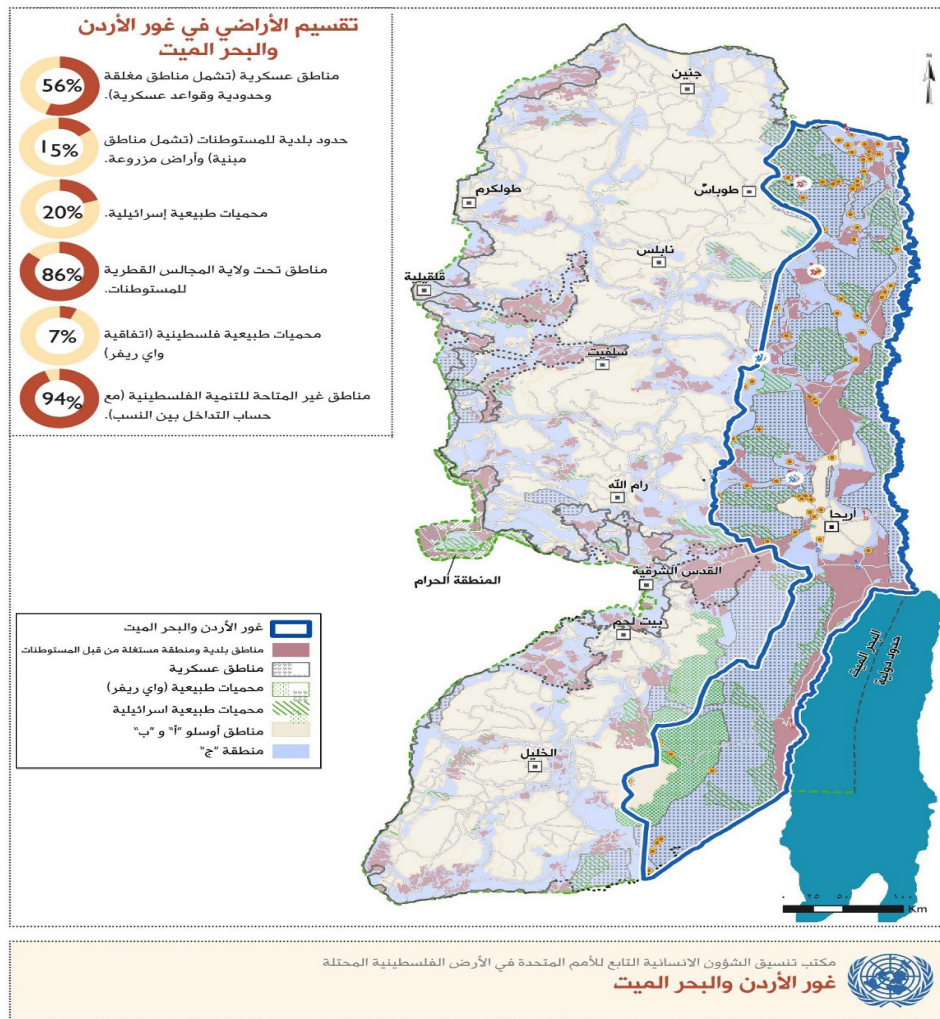
شكل 8: خطة شارون



المصدر: مركز عكا للدراسات الإسرائيلية. (2020). ماذا بعد عملية الضم؟

لم يقتصر استهداف الاحتلال على الأراضي والسكان فحسب، بل شمل، أيضاً، مصادر المياه، حيث استخدم سياسة الأوامر العسكرية للسيطرة عليها، إذ تم إصدار الأمر العسكري رقم (92) العام 1967، الذي ينص على منح الاحتلال الإسرائيلي السيطرة الكاملة على جميع الأمور المتعلقة بالمياه في الأراضي الفلسطينية، فقد قام الاحتلال في أواخر ستينيات القرن الماضي بالسيطرة على المنافذ الأكثر إنتاجية للحوض الفرعي الشرقي في شمال البحر الميت وغور الأردن، وأجرى 28 عملية حفر فيها، وتم تنفيذ بعض الحفريات بالقرب من أكثر ينابيع المنطقة وفرة -عين فشخة، العوجا، فصايل، بردلة- ما قلل، بشكل كبير، من تدفقها الطبيعي. في هذه الأماكن، لا يملك الفلسطينيون تصريحاً لإجراء عمليات حفر جديدة. وكذلك جاء قرار آخر العام 1997 يفيد بأن جميع المياه في الأراضي المحتلة هي ملك للاحتلال، حيث قام الاحتلال بتحويل مجرى نهر الأردن، وتسييج الينابيع، والسيطرة على الأراضي المحيطة بها، وتقدر نسبة المياه المستخرجة من العيون والينابيع المائية بـ 93% من المياه المستخرجة من ينابيع الضفة الغربية. وتقوم دولة الاحتلال الإسرائيلي بهدم مصادر المياه الخاصة بالتجمعات الرعوية الفلسطينية في منطقة الأغوار بحجة "استخدام المياه لأغراض غير مصادق عليها"، أو أنها المسؤولة عن تلويث شبكات المياه، لكن الهدف الحقيقي هو طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم (بتسليم، 2023 ب؛ حنيطي، 2016).

شكل 9: خريطة تظهر تقسيم الأراضي في غور الأردن والبحر الميت



المصدر: عربي (2019). BBC NEWS. ما أهمية منطقة غور الأردن التي تعهد نتياهاو بضمها لإسرائيل؟. أخذ من الانترنت بتاريخ 31/7/2023: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49661035>

2-3-1 مخطط الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار وشمال البحر الميت ومناطق "ج" 10

الضم الإسرائيلي "بفعل القوة الاحتلالية" الذي أعلن عنه، مؤخراً، لم يكن مفاجئاً، وذلك بحكم السياسات الاحتلالية عبر التاريخ التي وضحت سابقاً، واستكمالاً للمخطط الإسرائيلي الممنهج لضم المزيد من الأراضي، سنت حكومة الاحتلال العديد من القوانين العنصرية

10 اعتمد هذا الجزء من الدراسة على مراجع محلية ودولية عدة، أهمها إصدارات متنوعة صادرة عن دائرة شؤون المفاوضات - منظمة التحرير الفلسطينية، وتقارير البنك الدولي، وتقارير الأونكتاد، ومراجع وورقة بحث من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول الضم أعدت العام 2020.

التمييزية خلال الفترات السابقة، فمثلاً، بعد العام 2016، ناقشت العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بضم أجزاء من الضفة الغربية، وآخرها ما تم عرضه في الكنيست الإسرائيلي العام 2018 حول ضم جميع المستوطنات في الضفة الغربية إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث وافقت الكنيست على خمسة قوانين تخدم الضم الإسرائيلي بشكل مباشر وغير مباشر، ومن هذه القوانين ما يتعلق بتشجيع الاستثمار في المستوطنات، وقانون تنظيم الاستيطان العام 2017 الذي يسمح بالمصادرة الدائمة للأراضي الفلسطينية، وتغيير محاكمة الأراضي من المحكمة العليا إلى محاكم دولة الاحتلال الإدارية لتسهيل عملية الضم، وغير ذلك من القوانين العديدة الأخرى.

مهد ما تقدم أعلاه "البيئة القانونية الاحتلالية الإسرائيلية" للمخططات السابقة واللاحقة، وكان أبرز هذه المخططات، مؤخراً، هو خطة الرئيس الأمريكي ترامب حول ضم كامل الضفة الغربية "لدولة إسرائيل تحتفظ بالمسؤولية الأمنية العليا لدولة فلسطين ... القسم السابع من خطة صفقة القرن"، وكذلك اعترافه بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. ذلك تبعته خطة ضم منطقة الأغوار ومناطق أخرى أعلن عنها، مؤخراً، التي أثارت جدلاً دولياً ومعارضة كبيرة من غالبية الدول.

والخلاصة هنا أن دولة الاحتلال الإسرائيلي سعت إلى إرساء وضع قانوني إسرائيلي بمباركة أمريكية، بحيث يتم تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين الإسرائيليين والأراضي التي ضمت وتلك التي سيتم ضمها، وتطبيق الأوامر العسكرية الاحتلالية على الفلسطينيين الذي يعيشون ضمن هذه الأراضي، وهذا، أيضاً، يعتبر أحد الملامح البارزة لنظام الفصل العنصري، وتكراراً لحقوق دولة فلسطين التي اعترفت بها 139 دولة في العالم، وأصبحت العضو 194 في الأمم المتحدة.

بداية، يصعب الفصل بين التصريحات الإسرائيلية الرسمية حول الضم الجديد وبين ما طرحته الرؤية الأمريكية لصفقة القرن، إذ جاءت هذه الخطة الجديدة في سياق الرؤية الأمريكية بعد العام 2017، لذلك يقرن تناول موضوع الضم الجديد بالرؤية الأمريكية ومحتوياتها. فمُنذ العام 2017، اتخذت الإدارة الأمريكية خطوات عدة لتهيئة الأرضية السياسية لفرض رؤيتها، بدءاً بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها (6 كانون الأول 2017)، مروراً بإيقاف الدعم الأمريكي للأونروا (31 آب 2018)، ثم تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو التي لا ترى في الاستيطان انتهاكاً للقانون الدولي (18 تشرين الثاني 2019)، باعتبار الضفة الغربية أراضي تخضع للسيطرة الإسرائيلية وليست أراضي محتلة. هذه الخطوات تمثل سوابق في المواقف الأمريكية المعلنة على الأقل منذ انطلاق عملية السلام، بل منذ العام 1967، وقد أدت إلى حالة من القطيعة السياسية بين الإدارة الأمريكية والقيادة الفلسطينية. هذه الرؤية تتجاهل كافة القرارات الأممية التاريخية بخصوص القضية الفلسطينية، والتزامات دولة الاحتلال الإسرائيلي بموجب الاتفاقيات الدولية في مجال القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ناهيك عن التزاماتها في إطار اتفاقيات أوسلو. باختصار، فإنها رؤية مرفوضة لتكرها التام لحقائق التاريخ والحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني (فرانس 24 ، 2017؛ BBC NEWS، 2018؛ DW، 2019).

استكمالاً لتنفيذ الرؤية الأمريكية الإسرائيلية العام 2020، ظهرت التسريبات الصحافية والتصريحات الرسمية الإسرائيلية من قبل رئيس وزراء الاحتلال، بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي ستقرض سيادتها على 16 مستوطنة في الضفة الغربية، وضم 43 منطقة فلسطينية للسيطرة الإسرائيلية (يسكنها 106 آلاف فلسطيني)، وقد صرح رئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي بداية العام 2020 بأن هذا الضم سيشمل حوالي 50% من المنطقة المسماة "ج" التي تشكل حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية وفقاً لاتفاقية أوسلو الثانية العام 1995 (الجزيرة، 2020).

2-3-2- الوضع القانوني للضم والموقف الفلسطيني الرسمي والدولي

تعريف "الضم" هو أن تقوم دولة بدمج أراضي من دولة أخرى محتلة بالقوة؛ أي إنه احتلال صريح ومباشر، وما يميزه عن الاحتلال هو الصفة الزمنية، إذ يهدف الضم إلى الاستيلاء الأبدي، بينما "الاحتلال" يكون مؤقتاً وفقاً لقوانين الاحتلال الدولية، وكلاهما "الاحتلال" و"الضم" محظوران في القانون الدولي. ويمنع الضم منعاً باتاً بموجب القانون الدولي، وتحديدًا ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول المادة 2 (4) التي نصت على "وجوب الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد ضد سلامة الأراضي"، وبخاصة أن الضم يعيق الحق في تقرير المصير والاستقلال السياسي ويحرم أصحاب الأرض من حقوقهم، وهذا يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة، وذلك يعتبر قاعدة أمره من قواعد القانون الدولي، وعلى الدول الالتزام بهذا القانون (المناعمة، 2020).

و"الضم" الذي تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي فعلياً وعملياً على أرض الواقع لم يقتصر على ما تم الإعلان عنه مؤخراً، بل هو سياسة مستمرة ومخالفة للقانون الدولي، وتهديد له وللمبادئ الدولية، وحالة واضحة لإنكار الحقوق الفلسطينية، حيث تهدف القوانين العنصرية لدولة الاحتلال الإسرائيلي إلى السيطرة على الأرض مع إخلاء مسؤوليتها عن السكان الأصليين الموجودين عليها، والخاضعين لقوانين استعمارية وأوامر عسكرية إسرائيلية. وتعتبر إسرائيل أن وجود السكان الفلسطينيين على هذه الأرض وجود مؤقت، وذلك مخالف للقوانين الدولية والإنسانية المتعارف عليها.

في بداية العام 2020، أعلنت إسرائيل عن ضم أجزاء جديدة من الضفة الغربية، مثل منطقة الأغوار وشمال البحر الميت والمستوطنات وغيرها،¹¹ ويشكل ذلك خرقاً جديداً من قبل قوة الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى إثارة ضجة سياسية ودبلوماسية واسعة النطاق، وأسفر عن مواقف رسمية من القيادة الفلسطينية ومن المجتمع الدولي ترفض، وبشدة، هذا الضم الجديد. وتمثل الموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية في إعلانها القطيعة مع الإدارة الأمريكية، ووقف التنسيق الأمني، إضافة إلى عدم التزامها باتفاقيات أوسلو وغيرها كتعبير صارخ عن رفضها لهذه الرؤية وهذا الضم.

كما أعربت غالبية دول العالم عن رفضها وقلقها لخطط الضم الإسرائيلية، وطالبت إسرائيل باحترام القانون الدولي والقرارات الأممية، مع التأكيد على قرار مجلس الأمن رقم 2334 العام 2016، الذي يميز بين أرض دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ العام 1967. وهذا يعتبر نقطة انطلاق قانونية دولية لتحرك القيادة الفلسطينية تجاه حث الدول على الالتزام بهذا القرار وإلزام إسرائيل به.

فيما يتعلق بجانب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس فقط القانون الدولي الإنساني، تجدر الإشارة، هنا، إلى أن الإطار القانوني ركز بوسع على مناطق "ج"، حيث تمت الإشارة إلى أنه حسب اتفاقية أوسلو، فإن هناك قيوداً على إسرائيل تتعلق بعدم الإخلال بوحدة أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، وأي عمل يأتي ضمن هذا السياق هو عمل غير مشروع بموجب القانون الدولي، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة. ووفقاً للمادة 19 من الاتفاقية الانتقالية (أوسلو 2) التي أشارت صراحة إلى: "سوف تمارس إسرائيل صلاحياتها ومسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقية مع اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دولياً ومبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون"، وهذا لا يشمل فقط مناطق "ج"، بل أيضاً مناطق "أ" و"ب"، وبالتالي فإن الانطلاق من وجود مبادئ "فوق قانونية"، وهي مبادئ حقوق الإنسان، يجب أن تكون منطلقاً أساسياً لمواجهة القوانين والإجراءات الإسرائيلية على الأرض.

يجدر الذكر والتوضيح أن المجتمع الدولي (بشكل عام) يمارس الرفض والشجب والإدانة، ولكنه في الوقت ذاته يقوم بتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والثقافية مع دولة الاحتلال، ويعطي أفضلية لبضائع الاحتلال الإسرائيلي في أسواقه، وبهذا يقوم بدعم الاحتلال ونظام الفصل العنصري بشكل مباشر وغير مباشر، ويعتقد أنه لن تكون هناك ثقة في هذا المجتمع ما لم يبدأ باتخاذ إجراءات عقابية بموجب القرارات الدولية وقواعد القانون الدولي.

2-4 مقدرات منطقة الأغوار وشمال البحر الميت

يستعرض هذا الفصل واقع الميزات التي تتمتع بها منطقة الأغوار وشمال البحر الميت لكل من الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي.

الزراعة

تشكل منطقة الأغوار دفيئة زراعية طبيعية، تمكن المزارعين من الزراعة طوال العام وخارج المواسم، لذلك تعتبر المنطقة الأهم للزراعات الشتوية والربيعية، وبالتحديد للخضار والفواكه شبه الاستوائية والنخيل، حيث إن الجدوى الاقتصادية لإنتاج الفواكه والخضار المبكرة عالية (حرب والسعيد والتيمي، 2021). لذلك، يعتمد سكان الأغوار على الزراعة، حيث يبلغ عدد الحائزين الزراعيين خلال العام 2021/2020، في تجمعات الأغوار 2548 حائزاً زراعياً،¹² وتبلغ مساحة الحيازات الزراعية¹³ 94383.08 دونم، منها 90154.27 دونم مزروعة بمحاصيل متنوعة، و4167.11 دونم غير مزروعة، ويبين الجدول 8 في ملحق الدراسة هذه المساحات حسب التجمع، حيث تستحوذ الجفتك على أعلى مساحة من الأراضي المزروعة، أما مخيم عقبة جبر فمساحة أراضيه المزروعة تبلغ 18.3 دونم فقط. وتشتهر منطقة الأغوار بزراعة النخيل (البلح) بالتحديد محافظة أريحا والأغوار، حيث تبلغ عدد أشجار النخيل (البلح) فيها 375482 شجرة على مساحة 27205.97 دونم، تشكل 54.34% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في محافظة أريحا. وتعتمد زراعة النخيل (البلح) في أريحا على الري بالتنقيط، بحيث أن 24569.29 دونم تروى بالتنقيط. أما في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، فتبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالنخيل (البلح) 179.51 دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ج).

تعتبر زراعة الاحتلال في منطقة الأغوار وشمال البحر الميت من الأسباب الرئيسية في الانخفاض الكبير في المساحة التي يزرعها الفلسطينيون في تلك المنطقة، ففي العام 1997، شكلت ما نسبته 92% من إجمالي زراعته في الضفة الغربية (Kerem Navot،

11 كان من غير الممكن الحصول على خرائط محددة لتلك المناطق، ولكنها معروفة بالتقريب بناء على التصريحات الإسرائيلية.
12 الحائز الزراعي: "هو شخص مدني أو مجموعة من الأشخاص أو شخصية اعتبارية يتخذ القرارات الرئيسية فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة، ويمارس الرقابة الإدارية على تشغيل الحيازة الزراعية ويقع على عاتق الحائز مسؤوليات فنية واقتصادية خاصة بالحيازة، وقد يتولى جميع المسؤوليات مباشرة أو يوكل مسؤوليات الإدارة إلى مدير بأجر" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ)
13 هي وحدة اقتصادية للإنتاج الزراعي تخضع لإدارة واحدة، وتشمل جميع رؤوس الماشية الموجودة فيها وكل الأراضي المستغلة كلياً أو جزئياً لأغراض الإنتاج الزراعي، بغض النظر عن المسمى أو الشكل القانوني أو الحجم. وقد تكون إدارة الحيازة الواحدة بيد شخص واحد أو أسرة، أو بصورة مشتركة بواسطة شخصين أو أسرتين أو أكثر، أو قد تتولاها عشيرة أو قبيلة، أو قد تدار من قبل شخصية اعتبارية مثل شركة أو وكالة حكومية أو جمعية تعاونية. وقد تتكون أرض الحيازة من جزء واحد أو أكثر، تقع في تجمع واحد أو أكثر من التجمعات المنفصلة بشرط أن تشترك أجزاء الحيازة في وسائل الإنتاج نفسها، مثل العمالة، أو المياني، أو الآلات، أو حيوانات الجر ... إلخ" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).

(2013). فالتوسع المستمر في المناطق الزراعية يقوض الزراعة الفلسطينية، حيث تبين دراسة (Kerem Navot 2013)، التي استندت نتائجها إلى مسح شامل وبيانات تم تجميعها منذ العام 2009، وتضمنت بيانات من الفترة بين 1997-2013، أن هنالك عمليات استيلاء من قبل الاحتلال على مساحات أراضٍ عديدة من منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، وضمها لما تم الاستيلاء عليه بعد العام 1967، حيث تم الاستيلاء على سهل قاعون في سبعينيات القرن الماضي، الذي يشكل الأراضي الزراعية لقرية بردلة وكردلة وعين البيضاء، ونقلها الاحتلال إلى مواطنيه داخل الخط الأخضر (كانت هذه الأراضي تشكل العمود الفقري الاقتصادي للمنطقة)، لكن بعد حرمان أصحاب هذه الأراضي من دخولها لمدة 46 سنة، في العام 2020 تم السماح لهم بزراعتها ودخولها مرتين أسبوعياً من خلال بوابة جدار الفصل العنصري. كذلك لم يقتصر الاستيلاء على مناطق "ج"، وإنما شمل بعض مناطق "ب"، ورصدت هذه الدراسة بعض الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها، حيث استولى مستوطنون من مستعمرة "شدموت محولاه" على ما يقارب 23 دونماً من البساتين حول قرية عين البيضاء في الأغوار الشمالية. وقام المستوطنون بزراعة 8560 دونماً في المنطقة الحدودية بين شارع 90 ونهر الأردن، المغلقة بالأمر العسكري رقم 151 والمحاطة بسيج كهربائي، حيث يمتلكون تصاريح خاصة تمكنهم من دخول هذه المنطقة، بينما يحرم الفلسطينيون من دخولها بشكل قاطع.

تعتمد الزراعة الإسرائيلية في وادي الأردن على التمور والمحاصيل الحقلية والمحاصيل الدفيئة التي تتناسب مع المناخ الحار في المنطقة. لكن تتميز دولة الاحتلال بزراعة التمور حيث تغزو تمورها كثيراً من الأسواق العالمية، إذ نمت زراعة التمور بشكل نسبي من 9% في العام 1997 (6466 دونماً)، إلى 18% في العام 2012 (16855 دونماً) من إجمالي المساحة الزراعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بالتزامن مع ذلك ارتفعت مساحة الزراعة الإسرائيلية في منطقة شمال البحر الميت من 9% إلى 12% من إجمالي الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك بسبب النمو في زراعة التمور. كذلك تم السماح للمستوطنين بالسيطرة على ما يقارب 170 ألف دونم من الأراضي العامة والخاصة والمحصورة في منطقة الأغوار، لاستخدامها في صناعة التمور. قامت دولة الاحتلال بإنشاء بنية تحتية جيدة للمياه هناك، حيث تستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة التي في أغلبها من القدس الشرقية لري المزروعات في وادي الأردن (Kerem Navot, 2013).

تشكل صناعة التمور استثمارات ضخمة للفلسطينيين وللإسرائيليين. أنتج الفلسطينيون 15 ألف طن من التمر في العام 2022، حيث هنالك 45 شركة فلسطينية تعمل في مجال تصدير التمور للخارج، و14 مركزاً لتعبئة التمور، وتقدر حجم الصادرات الفلسطينية من التمور بما يتجاوز 30 مليون دولار (سمحان، 2022)، لكن تحتاج زراعة النخيل إلى مياه وفيرة لكي تتمكن من التوسع.

على الرغم من المزايا التي تتمتع بها منطقة الأغوار، لا سيما محافظة أريحا والأغوار بالنسبة للزراعة، فإن المساحات الفلسطينية المزروعة أقل بكثير من التوقعات ومن الممكن، وذلك بسبب العوائق والتحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة وسكانها، عدا عن الذي ذكر سابقاً، فإن المنطقة تعاني من شح المياه الذي يعتبر المحدد الأساسي للتنمية الزراعية، حيث تقع معظم مصادر المياه في مناطق "ج"، ما حرم الفلسطينيين من الاستفادة منها، فيعاني سكان منطقة الأغوار من شح المياه، وبخاصة سكان المناطق المصنفة "ج"، حيث إن 60% من سكان منطقة "ج" الواقعة في الأغوار يعتمدون بشكل كلي أو جزئي على المياه المنقولة بالصهاريج بسبب الكميات المحدودة من إمدادات المياه عبر شبكة المياه، ويؤثر ذلك على صحتهم وزراعتهم ومواشيهم. كذلك يعاني السكان من غلاء أسعار المياه، بحيث يزيد سعرها بنحو 5 إلى 8 أضعاف أسعارها في مناطق الضفة الغربية الأخرى، وبذلك يتراجع استهلاك الفرد للمياه في هذه التجمعات إلى ما دون 50 لتراً في اليوم، وذلك أقل من المعدل الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية (100 لتر للفرد في اليوم)، بالمقابل يحصل المستوطنون المقيمون في المستوطنات المقامة بالقرب من تلك التجمعات، على إمدادات غير محدودة من المياه، بحيث تتراوح معدلات استهلاكهم من 300 إلى 400 لتر للفرد في اليوم (أوتشا، 2021؛ حرب والسعيد والتنمية، 2021).

تحد هذه القيود المفروضة على توافر المياه من إمكانيات الري الفلسطينية، وبالتالي تقييد الإنتاج الزراعي المحتمل. ومن العوائق الأخرى التي تمنع الإنتاج الزراعي الفلسطيني، هي عدم الحصول على إذن لإنشاء البنية التحتية اللازمة للإنتاج الزراعي (خزانات المياه، والطرق الفرعية، ومنشآت المعالجة)، وكذلك جدار الفصل العنصري أدى إلى فصل العديد من المزارعين عن أراضيهم. إضافة إلى ذلك، هنالك تقييد في تطوير البنية التحتية اللازمة للزراعة الحديثة الموجهة نحو السوق (Niksic, Nasser Eddin, & Cali, 2013).

كما تعد صناعات التمور الفلسطينية من أكثر الصناعات المهددة بسبب شح المياه، إذ إن الاستهلاك المائي لشجر النخيل عال. فبالإمكان التغلب على هذه المشكلة من خلال استخدام المياه المعالجة، حيث أن هنالك مقترحاً يفيد باستخدام المياه المعالجة من قبل محطة تنقية مياه البيرة¹⁴ لري شجر النخيل وتوفير المياه الصالحة لأغراض أخرى، التي تصرف مياهها بالقرب من وادي القلط، ولكن

14 في العام 2000، تم تشغيل محطة تنقية البيرة، بتكلفة 10 ملايين يورو بدعم من بنك التنمية الألماني، وفي العام 2016، تم توقيع اتفاقية بين بلدية البيرة وبنك التنمية الألماني (KfW)، بتمويل مشترك بينهم بقيمة 193 ألف يورو من أجل تطويرها وتوسعتها، ومن أهدافها إمكانية إعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة للتغلب على شح المياه التي تعاني منه فلسطين (وكالة وطن للأبناء، 2013؛ عاصي، 2018؛ خضر، 2006؛ شبكة راية الإعلامية، 2016).

بدل من استخدامها من قبل المزارع الفلسطينية يقوم المستوطنون بضخها في خزانات كبيرة لاستخدامها في ري مزارعهم في منطقة الأغوار، وبالمقابل يتم إرغام الجانب الفلسطيني على دفع ثمن المياه وذلك بالاستقطاع المباشر من إيرادات المقاصة (حوالي 2 شكيل عن كل كوب)، أي يقوم الفلسطينيون بدفع ثمن المياه التي يخسرونها، وتكلفتهم مبالغ طائلة - حيث تكلف عملية معالجة المياه بلدية البيرة 118 ألف شكيل سنوياً، ولتعويض هذه التكلفة عملت البلدية على زيادة الضريبة على المواطن الفلسطيني بقيمة 60 أغورة مقابل كل كوب مياه شرب مستخدم - لحكومة الاحتلال (حرب والسعيد والتيمي، 2021، وكالة وطن للأخبار، 2013؛ عاصي، 2018؛ خضر، 2006؛ شبكة راية الإعلامية، 2016).

بالمقابل، تستثمر دولة الاحتلال مبالغ كبيرة في معالجة المياه والبنية التحتية للري لخدمة الزراعة الاستيطانية في وادي الأردن وشمال البحر الميت، ولا سيما صناعة التمور الضخمة التي تطورت هناك.

وفي حال سمح للفلسطينيين استعمال موارد المياه المتوفرة، سيتمكنون من تحقيق نمو ملموس في القطاع الزراعي، وذلك سيخلق فرص عمل جديدة، وحسب (Niksic, Nasser Eddin & Cali, 2013) فإن كمية المياه التي تستولي عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي تبلغ ما يقارب 500 مليون متر مكعب، وهذه الكمية تكفي لزراعة حوالي مليون دونم إضافي من الأراضي البعلية المتوفرة، وذلك سيؤدي إلى خلق 80 ألف فرصة عمل.

السياحة: تعد منطقة الأغوار والبحر الميت منطقة جاذبة للسياحة الداخلية والخارجية، ففي العام 2018 استحوذت محافظة أريحا والأغوار على أكثر الوجهات المحلية التي يقصدها المواطنون من خلال الرحلات المحلية، إذ إن 27.1% من الأسر التي قامت برحلات محلية كانت وجهتها محافظة أريحا والأغوار. كذلك عمل المستوطنون على جذب السياحة المحلية الإسرائيلية في منطقة غور الأردن، وعمل جولات إلى بساتين التمور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 ب؛ Kerem Navot, 2013).

كما تتمتع منطقة الأغوار بإمكانات سياحية عالية، ولا سيما منطقة البحر الميت وما يحيط بها، لكنها غير مستغلة بالنسبة للفلسطينيين، بسبب القيود المفروضة على وصولهم واستثمارهم، ففي حال تم رفع القيود وتحسين مناخ الاستثمار، فمن المفترض أن المستثمرين الفلسطينيين سيتمكنون من إنشاء صناعة فندقية في البحر الميت تعادل دولة الاحتلال في ذلك، سينتج عنه قيمة مضافة تبلغ ما يقارب 126 مليون دولار أمريكي لكل سنة، أو 1% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للعام 2011. كما سيكون لاستغلالها تأثيرات غير مباشرة، مثل: تحسين وضع السلطة الفلسطينية من خلال عوائد ضرائب الاستثمارات والسياحة، كذلك رفع نسبي للمستوى المعيشي الفلسطيني، وتقليل نسبة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة (Niksic, Nasser Eddin, & Cali, 2013).

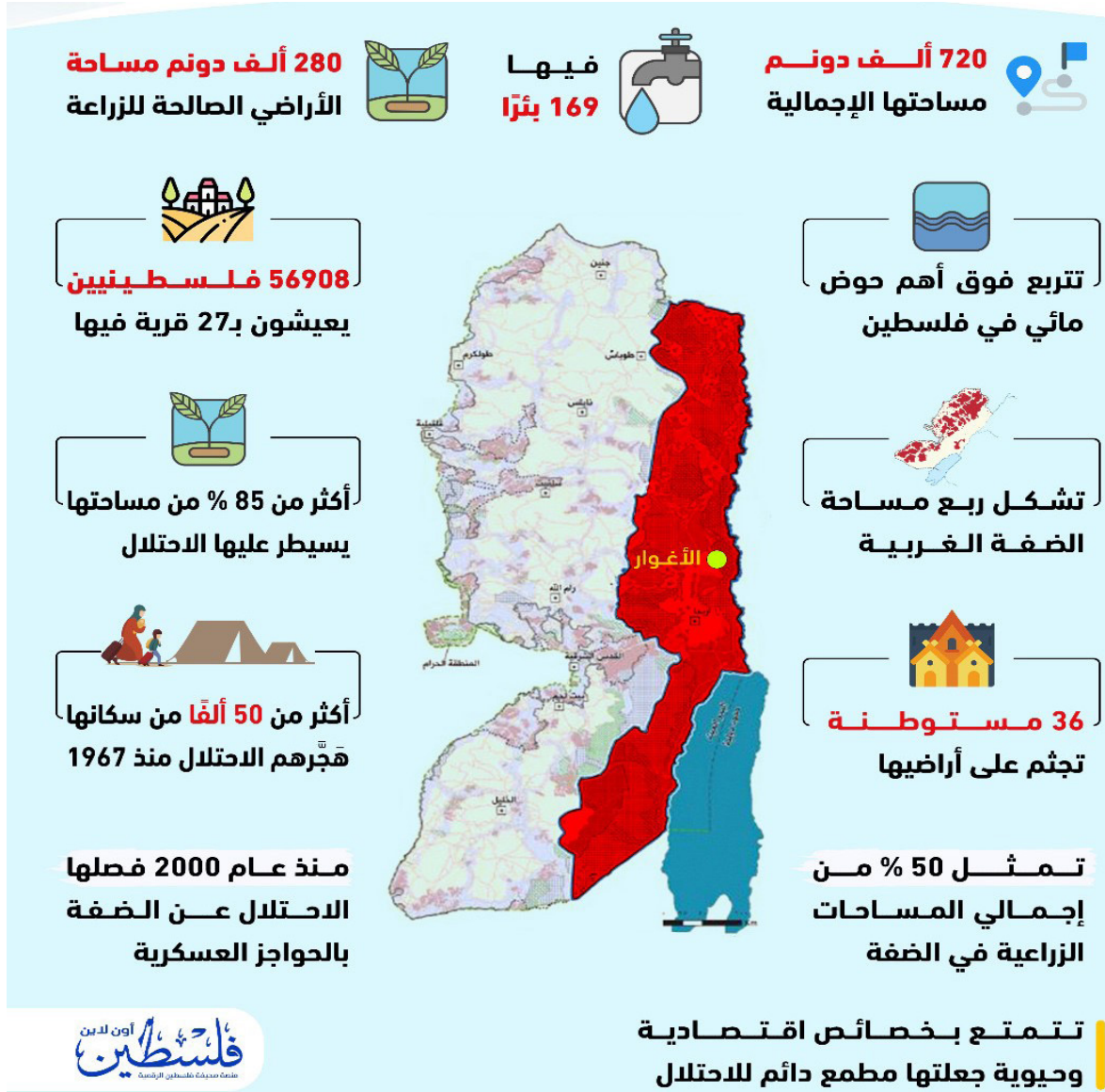
تقارب استثمارات الأردن في مجال السياحة في منطقة البحر الميت 1.5 مليار دينار أردني؛ أي ما يعادل 2.12 مليار دولار أمريكي، ويعمل أكثر من 23 ألف عامل في القطاع السياحي (الغد الأردني، 2021). بينما لا يسمح للفلسطينيين بالاستثمار في قطاع السياحة في منطقة البحر الميت، بالمقابل لدى دولة الاحتلال والأردن استثمارات عديدة في تلك المنطقة، وما زالت كل منهما تعمل على تطوير السياحة فيها، حيث يوجد على طول شاطئ البحر الميت في دولة الاحتلال عشرات الفنادق والمنتجعات السياحية، ففي العام 2012، بلغت عائدات فنادق البحر الميت التابعة لدولة الاحتلال 291 مليون دولار، والتابعة للأردن 128 مليون دولار أمريكي (Niksic, Nasser Eddin, & Cali, 2013).

كذلك تستفيد دولة الاحتلال من المواقع السياحية والتاريخية والطبيعية في منطقة البحر الميت وأريحا، حيث كانت عائدات دولة الاحتلال من هذه المواقع تتجاوز 26 مليون دولار أمريكي كمدد سنوي، وقد يكون الرقم أكبر من ذلك بكثير، ولكن عدم وجود إحصاءات يمنعنا من الوصول إلى الرقم الحقيقي (Niksic, Nasser Eddin, & Cali, 2013). هذه الاستفادة لم تتح للجانب الفلسطيني بسبب عدم السماح للوصول إلى البحر الميت وعدم السماح بالاستثمار في المنطقة "ج".

تقيد الأدبيات والإحصاءات السابقة أعلاه بأن المفارقة واضحة في هذه المنطقة حيث إن 12000 مستوطن إسرائيلي يستغلون 90% من موارد منطقة الأغوار المائية والزراعية، وحوالي 57000 مواطن فلسطيني محصورون في 10% من هذه المنطقة (البنك الدولي، 2013)، هذا فضلاً عن القيود المفروضة على الفلسطينيين وعدم السماح لهم بالحصول على حقهم من مياه الري التي تكفي زراعتهم وإمكانيات التوسع السياحي، في الوقت الذي يتمتع المستوطنون المحتلون بصلاحيات وتسهيلات كبيرة أدت إلى تطوير منشآتهم الزراعية والصناعية والسياحية، وتصدير منتجات المستوطنات/المستعمرات الزراعية إلى أوروبا وأمريكا والهند وسنغافورة. كما أن حكومة الاحتلال تقدم دعماً خاصاً لشركات السياحة الاستيطانية والمنتجات الاستيطانية في تلك المناطق.

عملياً، أقل من 1% من الأراضي في المنطقة "ج" مخصصة من قبل السلطات الإسرائيلية للاستخدام السكني الفلسطيني، أما ما تبقى فهي مقيدة للاستعمال الفلسطيني بحكم الشروط الإسرائيلية؛ فمثلاً، من غير الممكن للفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء لأغراض السكن أو النشاط الاقتصادي في المنطقة "ج" (البنك الدولي، 2013).

شكل 10: شكل معلوماتي مختصر حول منطقة الأغوار



المصدر: مركز الناطور للأبحاث والدراسات. (2020). خريطة الأغوار الفلسطينية. أخذت من الإنترنت بتاريخ 2023/7/31

<https://natourcenters.com/>

معادن البحر الميت: يكتنز البحر الميت الكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونات ضخمة من البوتاس والبروم، ويعتبر البحر الميت مصدراً رخيصاً للمعادن حيث يمكن استغلالها واستخراجها منه بسهولة. تحصل دولة الاحتلال الإسرائيلي والأردن على ما يقارب 4.2 مليار دولار أمريكي من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وتمثل 6% من إمدادات العالم من البوتاس و73% من البروم. وإذا تم أخذ متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات إلى الاقتصادين الأردني والإسرائيلي، يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يدر ما يصل إلى 918 مليون دولار أمريكي سنوياً، أي ما يعادل 9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011، أي ما يعادل تقريباً حجم قطاع التصنيع الفلسطيني بأكمله (Niksic, Nasser Eddin, & Cali, 2013).

وما زال الاقتصاد الفلسطيني عاجزاً على الاستفادة من الإمكانيات التي يتمتع بها البحر الميت، في حين تستفيد كل من الأردن ودولة الاحتلال الإسرائيلي من ثروات البحر الميت بدون قيود، حيث طور كل منهما صناعات تساهم بشكل كبير في القيمة المضافة والصادرات والوظائف في اقتصاديهما. تدر الشركات الإسرائيلية ما يقارب 3 مليارات دولار أمريكي سنوياً من بيع معادن البحر الميت (بشكل أساسي البوتاس والبروم) ومن المنتجات الأخرى المشتقة من معادن البحر الميت، تعتبر الصناعات المعدنية الأردنية، من بيع معادن البحر

الميت أصغر حجماً من دولة الاحتلال، ولكنها حققت مبيعات تصل إلى 1.2 مليار دولار. وتساهم صناعة استخراج البوتاس ومعالجته وحدها في ما يقارب 2.3 مليار دولار في أرباح المبيعات لاقتصادات إسرائيل والأردن، حيث تدر شركات الاحتلال الإسرائيلي ما يقارب 3 مليارات دولار أمريكي سنوياً من مبيعات معادن البحر الميت، وبخاصة البوتاس والبروم.

والخلاصة هنا، أن البحر الميت يقدم أهميةً صناعية كبيرة بسبب ارتفاع نسبة تركيز الكالسيوم والبوتاسيوم في مياهه، ويتميز بخصائص جغرافية ومعدينية ومناخية عن غيره من المسطحات المائية، إذ يعتبر المسطح المائي الأكثر ملوحة في العالم، وأخفض نقطة على وجه الأرض، ويعتبر البحر الميت كنزاً طبيعياً ومصدراً للمواد الخام والصناعات الكيماوية المتنوعة، حيث تبلغ نسبة تركيز الثروات المعدنية والأملاح فيه 31.5%، وتقدر احتياطات كلوريد المغنيسيوم فيه بـ 23 مليار طن، وكلوريد الصوديوم بـ 12.6 مليار طن، وكلوريد الكالسيوم بـ 6 مليارات طن، وكلوريد البوتاسيوم بـ 2 مليار طن، وبروميد المغنيسيوم بمليار طن (مصطفى، 2016؛ Nicoletti & Hearne, 2012). واعتماداً على هذه الميزات لمعادن البحر الميت، عملت كل من دولة الاحتلال والأردن على استغلالها بواسطة إقامة المصانع ومنح الامتيازات للمستثمرين. تدر هذه المصانع أرباحاً كبيرة على الاقتصاد الأردني واقتصاد الاحتلال، إذ تعتبر عملية استخراج الأملاح المعدنية من البحر الميت من أسهل عمليات الاستخراج وأقلها كلفة، حيث تتم العملية من خلال تعريض المياه للشمس في منطقة جافة ذات درجات حرارة مرتفعة صيفاً ودافئة شتاءً.

تم منح امتياز لشركة البوتاس العربية العام 1956 لمدة 102 عام، يمنحها حقوقاً حصرياً لاستخراج وتصنيع وتسويق المعادن من البحر الميت، كذلك تستثمر الشركة في العديد من الصناعات التحويلية والتكميلية المتعلقة بأملاح البحر الميت والمعادن، ونترات البوتاسيوم، ومشتقات البروم (مصطفى، 2016).

تعد شركة البوتاس العربية هي المنتج الوحيد للبوتاس عربياً، والثامن عالمياً، تتبع لها شركتان الأولى شركة صناعات الأسمدة والكيماويات العربية (كيمابكو) برأسمال 29 مليون دينار أردني، والثانية شركة النمير للأملاح المختلطة والطين لشراء وتعبئة الكارنابلت، واستخراج طين البحر الميت لتصنيع مستحضرات التجميل برأسمال قدره (800 ألف دينار أردني). وتعد شركة النمير إحدى الشركتين الوحيدتين في العالم المتخصصتين في استخراج والاستفادة من المواد الخام للبحر الميت (البوتاس العربية، 2022).

يبين الجدول 9 المرفق في الملحق، حجم الإنتاج السنوي وصافي الأرباح لهذه الشركة، حيث تنتج الشركة أكثر من 2.5 مليون طن من البوتاس سنوياً. وبلغ صافي أرباح شركة البوتاس العربية في نهاية العام 2022، 601 مليون دينار أردني، ويلاحظ أن صافي الأرباح يتزايد بشكل مطرد في السنوات الأخيرة مع تزايد حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار العالمية لهذه المعادن. بالنسبة للاستثمارات الإسرائيلية، فقد تم منح امتياز خاص لشركة إسرائيل للكيماويات، ويلاحظ أن عمل هذه الشركة في تسارع بالمقارنة مع عمل الشركة الأردنية، وذلك بدليل قيمة المبيعات المرتفعة؛ أي أنها تستغل ما يعادل خمسة أضعاف ما تنتجه الأردن، لذلك وصل إجمالي ربح تلك الشركة مع نهاية عام 2022، أكثر من 5 مليارات دولار كما هو مبين في الجدول 10 في الملحق.

كذلك تم منح امتياز لشركة آهافا لاستثمار طين البحر الميت واستغلاله لصنع منتجات تجميلية وعلاجية، وكان الدخل السنوي لهذه الشركة يقدر بـ 150 مليون دولار أمريكي، حيث كانت تباع منتجاتها في 30 دولة في جميع أنحاء العالم، وفي العام 2011 خرجت مظاهرات لمقاطعتها وكانت ضمن حملات BDS للمقاطعة، لأنها تقع ضمن مستوطنة غير شرعية مقامة على أراضي الضفة الغربية، وكذلك لاستغلالها شواطئ محتلة وهذا يخالف القانون الدولي، وتم بيع هذه الشركة عام 2016 لشركة فوسن الصينية الضخمة بـ 76 مليون دولار أمريكي، إذ تشكل شركة آهافا واحدة من 17 علامة تجارية تملكها شركة فوسن الصينية (مصطفى، 2016؛ الحدث، 2016).

وبمراجعة الجدولين 9 و10 في الملحق يتبين أن إسرائيل قد حققت إجمالي مبيعات خلال الفترة من 2011-2022 حوالي 28 مليار دولار أمريكي، وهذا يعادل ضعف الناتج المحلي الفلسطيني، وهذا القيمة للشركات التي تم الحصول على بياناتها، لكن من المؤكد أن هناك شركات إسرائيلية أخرى تعمل في هذا المجال، بينما الأردن حقق مبيعات بما يعادل 6 مليارات دولار أمريكي خلال الفترة نفسها. وبذلك يتضح مدة استغلال دولة الاحتلال وتسارعها في نهب ثروات البحر الميت. ولو تم افتراض أن فلسطين لها خمس حصة دولة الاحتلال، لكان نصيبها السنوي بحدود مليار دولار، وهذه خسائر كبيرة يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني مباشرة بسبب دولة الاحتلال وسيطرتها على الموارد الفلسطينية بالقوة.

جدير بالذكر أن هناك مصنعاً فلسطينياً وحيداً على البحر الميت، هو مصنع أملاح الضفة الغربية الذي بدأ العمل سنة 1964، وهو "النشاط الاقتصادي الفلسطيني الوحيد على شواطئ البحر الميت"، وتعرض وما زال يتعرض للتقييد من قبل الاحتلال، حيث سمح بوصول المصنع بالكهرباء في العام 2010 فقط، وقبل ذلك كان يعمل باستخدام مولدات الديزل، وما زالت دولة الاحتلال تمنع أصحاب المصنع من تطويره، وهذا المصنع الوحيد محاط بعشرات الشركات والمصانع التابعة لدولة الاحتلال الإسرائيلي (إسماعيل ودجاني، 2021؛ الطويل، 2017).

الفصل الثالث الفرص والآفاق الاستثمارية

3-1 أدبيات الاستثمار حول الأغوار والبحر الميت

إضافة إلى الجهود الحكومية الفلسطينية في تنمية مناطق "ج"، وبخاصة منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، فقد حظيت هذه المناطق باهتمام الباحثين والمؤسسات الرسمية والدولية، وتم إنتاج العديد من الدراسات والتقارير حول هذه المناطق بهدف تشيبتها وتنميتها الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار أن الآفاق الاستثمارية رهينة للسياسات الإسرائيلية.

من خلال مراجعة أهم الدراسات السابقة والجهود الحكومية الفلسطينية، يمكن عرض أبرز النتائج والتوصيات كما يلي:

ركزت الأدبيات على أهمية الاستثمار في المنطقة "ج"، فركزت دراسة اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين (د. ت)، على تشجيع الاستثمار في المنطقة "ج" لتعزيز النمو الزراعي الشامل وحماية الأراضي.¹⁵ وتناقش الدراسة أهمية الاستثمار في المنطقة "ج" ومنطقة الأغوار ودوره في العملية التنموية، والهدف منها تحديد التدخلات وتوفير تسهيلات بناءً على احتياجات السوق لتحسين جودة الإنتاج، والسماح للقطاع الزراعي وقطاعه الرئيسية والفرعية بجذب وخلق المزيد من فرص الدخل وتمكين النساء والشباب العاملين في القطاع. وتناولت الدراسة تأثير الضم الإسرائيلي للمنطقة على السياق الاجتماعي والاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى توصيات من شأنها التخفيف من حدة المخاطر التي يواجهها المستثمرون والمزارعون في المنطقة "ج" والأغوار، مثل إدماج سياسات الحد من مخاطر الكوارث في الخطط القطاعية والاستراتيجيات الوطنية الفلسطينية.

وفي دراسات أخرى حول المنطقة "ج" (مذكورة سابقاً) تم التركيز على الإطار الاستراتيجي التنموي الذي يجب أن يتم تنبئه من كافة الأطراف المحلية والوطنية والدولية، إضافة إلى المشاريع الدولية والدعم الأهلي لتلك المناطق، وكذلك التركيز على الأبعاد القانونية المحلية والإقليمية والدولية للتعامل مع المنطقة "ج"، حيث إنه لا تزال القوانين الأردنية ومنها القانون 79 لسنة 1966 (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية) سارية حتى الآن، أما فيما يتعلق بجانب القانون الدولي لحقوق الإنسان (وليس فقط القانون الدولي الإنساني)، فتجدر الإشارة، هنا، إلى أن الإطار القانوني ركز بشكل واسع على المنطقة "ج"، حيث تمت الإشارة إلى مجموعة الحقوق التي يشملها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى أنه حسب اتفاقية أوسلو، فإن هناك قيوداً على دولة الاحتلال تتعلق بعدم الإخلال بوحدة أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، وأي عمل يخالف ذلك هو عمل غير مشروع بموجب القانون الدولي، وتحديداً اتفاقية جنيف الرابعة. ووفقاً للمادة 19 من الاتفاقية الانتقالية (أوسلو 2) التي أشارت صراحة إلى "سوف تمارس إسرائيل صلاحياتها ومسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقية مع اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دولياً ومبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون"، وهذا لا يشمل فقط المنطقة "ج"، بل أيضاً مناطق "أ" و"ب"، وبالتالي فإن الانطلاق من وجود مبادئ فوق قانونية، وهي مبادئ حقوق الإنسان، يجب أن تكون منطلقاً أساسياً لمواجهة القوانين والإجراءات الإسرائيلية على الأرض.

وخلصت دراسة مركز دراسات التنمية-جامعة بيرزيت (2014) إلى وضع استراتيجية شاملة وإطار قانوني لمواجهة المخططات الإسرائيلية. أما دراسة دوبليس والأطرش (2020)، فهدفت إلى وضع استراتيجية تنفيذية يمكن أن تساعد في حيازة المسكن والمنعة للتجمعات البدوية في المنطقة "ج" من الضفة الغربية، وذلك من خلال استكشاف طرق توسيع مفاهيم حقوق الحيازة في التجمعات البدوية واستحضار نماذج تنظيمية وهيكلية تساعد على ملاءمة هذه الحقوق: أولاً حقوق الأمن السكني. وثانياً حقوق الوصول واستخدام الأرض الموسمي لكسب الرزق. وخلصت الدراسة إلى ضرورة "تعزيز النمو الزراعي الشامل لضمان تحسين مستويات المعيشة وقدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود في المنطقة "ج"، وإعادة ترتيب الأولويات من خلال الدمج الاجتماعي والاقتصادي لسكان تلك المناطق".

كذلك يجادل خمائسي (2020)، بأنه يمكن مواجهة ممارسات دولة الاحتلال في منطقة الأغوار، وتحقيق التنمية والصدوم فيها من خلال طرح "نموذج تخطيط مقاوم متحد"؛ وهو عبارة عن نموذج تخطيط تنموي لأراضي المنطقة "ج"، ولا سيما منطقة الأغوار، بحيث يستثمر الوجود الفلسطيني في المنطقة "ج"، ويعزز صموده ومقاومته في مواجهة ما تسعى إليه الممارسات الاحتلالية لحصر الوجود الفلسطيني في أقل مساحة من الأرض. ينطلق هذا النموذج من مبدأ عدم الانتظار حتى التحرر من الاحتلال لبناء مخططات هيكلية

15 برنامج تطوير السوق المتكامل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي ينفذه اتحاد المزارعين الفلسطينيين (PFU) بالشراكة مع أوكسفام (Oxfam).

للمدن والقرى الفلسطينية، ويتضمن أربع مركبات، تدمج بين الدعم الإنساني المقدم من الهيئات والمؤسسات الدولية التي تدعم وتعزز الصمود الفلسطيني، وبين التخطيط البديل الذي يستخدم من قبل المحامين في محاكم دولة الاحتلال الذي يعزز الوجود الفلسطيني، ويمنع هدم المباني القائمة، وبين التخطيط المقاوم المسؤول عن ضبط وتوجيه استخدامات الأراضي في محيط القرية أو المدينة، وبين التنمية والتطوير عند تحديد استخدامات الأراضي. فمثلاً، قامت وزارة الحكم المحلي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، بدعم مشروع لإعداد مخطط هيكل إقليمي مقونن يشمل سياسات وإرشادات للتطوير والتنمية في كافة مجالات الحياة في منطقة الأغوار الواقعة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية؛ يهدف إلى تعزيز الصمود ودعم المواطنين في مناطق "ج"، واستفاد من هذا المشروع 6700 مواطن، وكان هذا المشروع عبارة عن تجربة رائدة من قبل وزارة الحكم المحلي، حيث جعل من المنطقة المستهدفة مرشحة لاستقطاب العديد من المشاريع الأخرى من هذا النوع. وبيّنت الدراسة أن الطريقة التي تُدار بها المنطقة "ج" حالياً تمنع فعلياً قوى الاقتصاد الفلسطيني من الاستثمار فيها بسبب الاحتلال.

3-2 الخطط والمشاريع الاستثمارية الحكومية الفلسطينية وأسباب عدم نجاحها

عند مراجعة الوثائق والدراسات وما تم الحصول عليه، يمكن تلخيص ما تضمنته هذه الخطط والقرارات الحكومية من مشاريع لتحفيز النشاط الزراعي في المنطقة "ج"، وبالأخص الأغوار بما يلي:

- تمثلت استراتيجية الحكومة الفلسطينية، ممثلة بوزارة الزراعة، بتبني نهج العناقد الزراعية لتحقيق الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي عبر استصلاح الأراضي وتطوير البنى التحتية فيها، وحفر آبار المياه، وتزويدها بمصادر الطاقة المتجددة، وفتح باب الاستثمار في هذه المناطق، وتوفير قروض ميسرة للمزارعين. وعلى الرغم من التجديد والمراجعة المستمرة للاستراتيجيات، فإن هنالك بعض الفجوات ما بين النص المكتوب والخطوات المنفذة على أرض الواقع، ما يمنع تطور القطاع بشكل كبير وفعال، وذلك لأسباب عدة أبرزها شح الموارد المالية، وصغر حصة القطاع الزراعي المالية من الموازنة الفلسطينية العامة. لذلك، لم يكن هناك أي نتائج ملحوظة لخطط واستراتيجيات وزارة الزراعة، بل على العكس استمر تدهور هذا القطاع، إذ كان هناك إجماع عن الانخراط في العمل الزراعي، وانخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار 33.3% خلال الفترة 2014-2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019 أ).
- قامت الحكومة بإصدار قرارات لتوزيع الأراضي على المواطنين (أراضي أوقاف)؛ إلا أن عملية الرقابة والمتابعة على توزيع هذه الأراضي لم تكن فعالة، وتم استخدام جزء منها لأغراض غير زراعية.
- قامت الحكومة بتخصيص موازنة لمنطقة الأغوار بقيمة 25 مليون دولار، منها 7 ملايين دولار فقط لقطاع الزراعة، وهذه المخصصات لا تكفي وتعتبر رمزية بالمقارنة مع حجم التحديات في منطقة الأغوار.
- في العام 2009، كان لدى الحكومة الفلسطينية استراتيجية لتوفير المياه في منطقة الأغوار، وفي إطار ذلك وضعت الحكومة خطة بكلفة 300 مليون دولار تهدف إلى الاستفادة من مياه ينابيع عين الفشخة التي تقع على الشاطئ الغربي للبحر الميت، من أجل توفير ما يقارب 100 مليون متر مكعب سنوياً من المياه لسد احتياجات منطقة الأغوار المختلفة، وبخاصة زراعة النخيل (البلح). كذلك خططت للعمل على خلق استثمارات جادة في قطاع المياه في منطقة الأغوار بتكلفة 100 مليون دولار خلال خمس سنوات (مجلس الوزراء، 2009).
- أولى صندوق الاستثمار الفلسطيني منطقة الأغوار أهمية كبيرة، وجعلها من أولى اهتماماته، فخصص لها عدة استثمارات ومشاريع كبرى، منها: مشروع "نور أريحا"، الذي يعتبر أكبر محطة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء في فلسطين، ومشروع "مدينة القمر" الذي سيقام على أراضي النويعة على مساحة 1800 دونم، بتكلفة نصف مليار دولار، وتضم المدينة تجمعات سكنية، وتجارية، ومراكز ترفيهية، ومنتجعات سياحية، ومشاريع زراعية (وكالة "وفا"، 2021).

3-3 خلاصة هذا الجزء

على الرغم من كثرة الخطط الاستراتيجية الوطنية والقرارات الحكومية، ومشاريع المانحين وبرامجهم، التي تستهدف مناطق "ج"، وبالتحديد منطقة الأغوار وشمال البحر الميت، فإنها لم تسعف هذه المناطق حتى هذه اللحظة، ولم تتمكن من إحداث تغيير حقيقي في المنطقة "ج"، وبخاصة منطقة الأغوار والبحر الميت، ولم تساهم في إنقاذ حالة التردّي التي يعيشها سكان هذه المناطق، وذلك بسبب ضعف المتابعة والتنفيذ وعدم كفاية التمويل لهذه الخطط، هذا فضلاً عن ممارسات دولة الاحتلال التي تعتبر المعيق الأساسي أمام تنمية هذه المناطق، إذ إن هناك تحديات كبيرة ناجمة عن دولة الاحتلال، وأهمها عدم القدرة على السيطرة على الموارد الطبيعية أو الوصول إليها، ومصادرة الأراضي، وإغلاق جزء منها بحجج عسكرية، وبناء المستوطنات وشق الطرق الالتفافية، إضافة إلى نهب المياه الفلسطينية.

الفصل الرابع خلاصة وتوصيات

- النتيجة الأساسية لهذه الدراسة، وكذلك الدراسات الأخرى، هي أن مناطق الأغوار تشكل العمق الاستراتيجي للبنية التحتية التنموية والجيوسياسية للدولة الفلسطينية، فهي تشكل الامتداد الحقيقي للتواصل الجغرافي الفلسطيني بين مناطق الضفة الغربية، ومع دول الجوار، وتزخر بالموارد الطبيعية والأراضي الصالحة للزراعة والتمدد العمراني والاستثماري، لذلك لا يمكن إحداث تنمية حقيقية؛ سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو قطاعية (القطاع الزراعي بالتحديد) أو حتى تجارية، بحكم الحدود مع الأردن، دون استغلال هذه المناطق.
- هناك استغلال ونهب واضحان لثروات البحر الميت من قبل دولة الاحتلال، حيث إنها تحقق عائدات بما يزيد على 5 مليارات دولار سنوياً، وهذا يشكل خمسة أضعاف الاستفادة الأردنية، في الوقت الذي تحجب فيه الحقوق الفلسطينية من الاستفادة من ثروات البحر الميت. وبافتراض أن فلسطين ستحصل على خمس هذه الثروات، فإنها يمكن أن تحقق عائداً قيمته مليار دولار سنوياً على الأقل.
- تخسر فلسطين العديد من الفرص الاستثمارية للمشاريع السياحية ومشاريع منتجات البحر الميت بالمقارنة مع مشاريع دولة الاحتلال والأردن، إذ تقدر مدخولات هذه المشاريع في الجانب الإسرائيلي بما يزيد على 600 مليون دولار سنوياً، وهذا يعني خسارة فلسطينية تقدر بنصف هذه المبالغ. أي إنه لو أتيح للفلسطينيين استغلال إقامة مشاريع لكنت تحقق 300 مليون دولار، وفي المحصلة زيادة في الدخل المحلي بما يقارب 1.3 مليار دولار من المشاريع ومن ثروات البحر الميت.
- يضاف إلى ذلك الخسائر الفلسطينية نتيجة عدم الاستفادة من منطقة الأغوار الأخرى (غير البحر الميت) في مجال الزراعة، والإسكان، والبنية التحتية، والمياه، وهذا لا يمكن تقديره في هذه الدراسة.
- كما يتضح، أيضاً، حجم التحديات والمشاكل التي يعاني منها سكان هذه المناطق، والتي أبقت عليهم فئات ضعيفة، منها ما هو بسبب ممارسات الاحتلال، ومنها ما هو بسبب الإهمال وعدم التدخل الحكومي بشكل كافٍ. لذلك يجب العمل على ما يمكن فعله فلسطينياً لحد من هذه التحديات والمشاكل، وهذا يتطلب من الحكومة خطوات جريئة وغير اعتيادية تتناسب مع حجم وأهمية هذه المناطق وأبعادها التنموية والسياسية.
- كما تبين سابقاً، فإن سياسات الاحتلال أوجدت تبعات كارثية على المجتمع الفلسطيني دفع ثمنها المجتمع الفلسطيني برمته، ولكن منطقة الأغوار تعتبر من المناطق الأقل حظاً في فلسطين، وبقي أهالي هذه المناطق في "الخنق الأمامي" لمواجهة متواصلة ومباشرة مع الاستيطان والتوسع الاستعماري الإسرائيلي. واستدعت أوضاع هذه الفئة السكانية المعيشية المتردية باستمرار، جهوداً مكثفة للإغاثة الإنسانية منذ سنوات عدة قامت (وتقوم) بها المنظمات الدولية المختصة وجهات فلسطينية رسمية وأهلية. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية الإغاثة الإنسانية، ودعم الموازنة العامة لهذه المناطق، فإنها لا تكفي لإحداث أي تأثير دائم في معالجة حالة الفقر وضعف الاقتصاد ومعاناة السكان، وغير قادرة على منع التوسع الاستعماري والضم لغاية يومنا هذا.

ولذلك، فإن القاعدة الأساسية لإطار العمل على التوصيات تكمن في التالي:

- يجب أن تتسلح السياسات بالإرادة السياسية الواضحة، مع توفير جميع أدوات الدعم والمناصرة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ومن جهة أخرى، فإن واقعية تحقيق هذه السياسات تقتضي وضع ما يلزم من حشد التأييد ووضع قضايا الأغوار والبحر الميت على أجندة التفاوض والتواصل والتنسيق مع المؤسسات الدولية، والسعي إلى الحصول على الدعم السياسي والضغط على الحكومة الإسرائيلية لمنع عرقلة تنفيذها، سواء من حيث تسهيل حركة الأشخاص والمعدات الفنية اللازمة، أو منع اتخاذ إجراءات تعسفية بشأنها، والسماح بإقامة مشاريع استثمارية.
- التركيز على ما يمكن عمله فلسطينياً من قبل الحكومة ومؤسساتها (السياسات والتدخلات ذات الشأن الفلسطيني الداخلي)، وهذا يعطي مصداقية وقابلية أكبر للتطبيق العملي المباشر الذي يخدم صمود المواطنين، وتحسين أوضاعهم المعيشية.
- بالنسبة لإجراءات الاحتلال، فهذا مسار آخر يجب العمل عليه بطرق قانونية وسياسية ودبلوماسية، وحشد التأييد الدولي ضد ممارسات الاحتلال انطلاقاً من وجود مبادئ فوق قانونية، وهي مبادئ حقوق الإنسان، التي يجب أن تكون منطلقاً أساسياً لمواجهة القوانين والإجراءات الإسرائيلية على الأرض. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الاستفادة من الشركاء الداعمين والمناصرين، سواء في التمويل أو توثيق الأحوال والانتهاكات، أو الضغط السياسي، أو المساعدة القانونية، وهؤلاء الداعمون هم دول مانحة، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية دولية، ومؤسسات حقوقية دولية، وإذا ما تم تكثيف وتنسيق جهودهم، فإن ذلك يحدث أثراً على أرض الواقع.

ضمن هذا السياق، فإن التحرك أو التدخل المطلوب حالياً يجب أن يكون على مسارين:

1. الأول قانوني وسياسي ودبلوماسي وتفاوضي، وهذا له علاقة بالسؤال الثاني الذي تم طرحه في بداية الدراسة، وسيتم ترك العمل عليه للقيادة السياسية والتفاوضية التي يمكن لها أن تستفيد من البيانات والمعلومات الأولية لهذه الدراسة، والقيام بدراسة موسعة تقوم بها جهات دولية محايدة لتحديد القيمة المقبولة بهدف تحصيل الحقوق المالية لمعادن البحر الميت، والتعويضات عن الفترات السابقة والحقوق المائية أيضاً.
2. الثاني تدخلات اقتصادية استراتيجية تموية وأنية بهدف تعزيز الصمود على الأرض، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية. وهذا يجيب عن السؤال الأول الذي تم طرحه في بداية الدراسة، وذلك كما يلي:

- هناك عدد كبير نسبياً من اللاعبين المطلوب منهم تكثيف الجهود، وهم مؤسسات حكومية وطنية ومحلية، وجمعيات ومؤسسات أهلية من داخل المناطق الفلسطينية وخارجها، وشركات القطاع الخاص، ومؤسسات دولية ودول مانحة، ولم تعمل تلك الجهات المتعددة حتى الآن ضمن استراتيجية موحدة أو بأهداف مشتركة أو آليات منسقة، ولا بأهداف سياسية واضحة، ولذلك فعمل كل جهة بشكل منفرد لم يظهر نتائج كافية للحد من حالة التردّي. ويمكن تصويب هذا الوضع عبر وضع مجموعة من السياسات والتدخلات التي تعتمد على قرار القيادة الاقتصادية الفلسطينية أكثر من غيرها، وتفعيل العمل على زيادة التنسيق بين كافة المستويات، ابتداءً من مستوى القاعدة (السكان)، من خلال المجتمعات المحلية والمجالس واللجان المحلية في مناطق الأغوار كافة، وكذلك دمج الجمعيات الأهلية في هذا التنسيق.
- بناء توجه استراتيجي وبرنامج اقتصادي كأساس مرجعي لصنع السياسات عبر رفع جهود مستوى القيادة الاقتصادية بالشراكة مع القطاع الخاص ومساندته، عبر تسهيل الاستثمار وتشجيعه، ووضع معاملة تفضيلية لمنطقة الأغوار. وهذا بدوره يحفز القطاع الخاص والرأس المال الوطني على لعب دور ليس في القضايا الاقتصادية والاستثمارات الكبرى فحسب، بل أيضاً في التعامل مع احتياجات السكان والفرص الاستثمارية الصغيرة في هذه المناطق، وذلك ضمن رؤية تنموية وطنية وتبني معايير مسؤولية اجتماعية للشركات. وهذا يتطلب عملية تغيير جذري وجريء للقرارات الاقتصادية وسياساتها على أساس اعتبار العمل في منطقة الأغوار أولوية وطنية، تتطوّل من احتياجات المجتمع الفلسطيني التنموية، وهذا يتطلب القيام بما يلي:

- الإعفاء الكامل من رسوم الترخيص والتسجيل، ورسوم معاملات الأراضي والبيوت والمشاريع الزراعية والإنتاجية، وكذلك إعفاء الأراضي والبيوت من ضريبة الأملاك، وإعفاء كامل من ضريبة الدخل لمدة ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.
- تبني تعرفه مياه وكهرباء رمزية في فترة قصيرة الأجل لتحفيز الاستثمار، وفي حالة الاستقرار يمكن وضع تعرفه معقولة، ولكن يجب أن تكون تشجيعية أيضاً.
- الاستثمار في المياه العادمة لزيادة كميات المياه للزراعة، وهذا بحاجة إلى طرح عطاءات حكومية وجذب جهات دولية ومحلية، وذلك ضمن ضمانات حكومية.
- إنشاء عيادات بيطرية ومراكز زراعية ومختبرات متخصصة مدعومة من قبل الحكومة.
- تخصيص مبالغ تطويرية كافية من الموازنة العامة للبنية التحتية في منطقة الأغوار.
- البحث في إمكانية إنشاء صندوق وطني لتنمية منطقة الأغوار، يعتمد على المساهمات والتبرعات ويدار من قبل المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص بشفافية كاملة.
- البحث في إمكانية إعلان منطقة الأغوار منطقة اقتصادية حرة ومدى جدوى ذلك.
- الاستثمار في تشغيل محطة تنقية البيرة وضخ مياهها المعالجة إلى منطقة الأغوار لتعويض النقص واستغلالها في الزراعة.
- الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة وتنفيذ استراتيجية الطاقة المتجددة بتشجيع زيادة استخدام الطاقة الشمسية الحرارية في مجالات مختلفة عدة، بما في ذلك سخانات المياه بالطاقة الشمسية، والتدفئة الشمسية، ومجففات الفواكه بالطاقة الشمسية، وإنشاء محطات الطاقة الشمسية للتجمعات السكانية والمشاريع القائمة والجديدة.
- الاستثمار في مشاريع التربية الحيوانية، وتحديدأ تربية الماعز والأسماك، حيث إنه من الممكن البدء بتطوير خيارات تربية الماعز ليكون مصدراً للغذاء في فلسطين، والوصول إلى مستويات عدم الاستيراد من لحوم الماعز والخراف.
- الاستثمار في مشاريع زراعية بتنفيذ خطة سلطة جودة البيئة لمواجهة المناخ في طرق الإنتاج والزراعة الذكية مناخياً، والاعتماد على وسائل أكثر كفاءة في عمليات الحصاد وما بعد الحصاد، والاستخدام الأمثل للموارد في سلسلة القيمة الزراعية، واستهداف الخضروات والأعشاب والفواكه التي تلبّي حاجة السوق المحلي.
- الاستثمار في مشاريع زراعية أخرى؛ مثل الأعشاب الطبية والأعشاب المنعشة وتجفيفها وتعبئتها وتسويقها محلياً ودولياً.
- الاستثمار في مشاريع ذات علاقة بالسياحة البديلة؛ من تطوير أراضي حرجية ومسارات للجولة مع أقصى معايير الحفاظ

على البيئة، ومناطق التخيم، وإطلاق هذه المشاريع بين طلبة المدارس والجامعات لتدخل ضمن أنشطتهم غير المنهجية والاجتماعية.

– الاستجابة لطلبات اتحاد المزارعين الملحة، في دعم البيئة الاستثمارية في منطقة الأغوار من خلال هذه المشاريع المقترحة:

- ◇ تأسيس مركز تدريب مهني زراعي مختص ومختبرات في منطقة الأغوار.
- ◇ تحسين سلالات الثروة الحيوانية، وبخاصة الأغنام في منطقة الأغوار، لما له من أهمية في خلق قيمة مضافة وتلبية حاجة الغذاء وتعزيز صمود المواطنين في المنطقة، وتوفير المراعي أو زراعة الأعلاف الخضراء، ويمكن ري الأعلاف باستخدام المياه المعالجة، وتعتبر هذه فرصة ممكنة وهي أساسية في توفير وتأمين الأمن الغذائي للمواطنين.
- ◇ بناء حضانات متخصصة لمواليد الماشية الجديدة كافية لدى المزارعين لغاية تخفيض نسبة الوفيات بينها، التي تصل لـ 25% نتيجة سوء الإدارة من المزارعين، مع العلم أن تكلفتها متواضعة جداً، وكذلك توفير الحقائب البيطرية لهم باستمرار

المراجع

- اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين 2019. (د.ت). ورقة سياسات: تشجيع الاستثمار في المنطقة (ج) لتعزيز النمو الزراعي الشامل وحماية الأراضي. رام الله - فلسطين..
- اتحاد لجان العمل الزراعي. (2022). صغار منتجي التمور في الأغوار الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الاستغلال. أخذ من الإنترنت بتاريخ <https://www.uawc-pal.org/news.php?n=3623&lang=1>:13/8/2023
- إسماعيل، لينا، ودجاني، منى. (2021). مصنع أملاح الضفة الغربية. هينرش بل فلسطين والأردن. أخذ من الإنترنت بتاريخ 24/8/2023 <https://ps.boell.org/ar/2021/06/05/west-bank-salt-factory>
- الترا فلسطين. (2022). مشروع إسرائيلي لإقامة جزر عائمة في البحر الميت. أخذ من الإنترنت بتاريخ 23/8/2023 <https://ultrapal.ultrasawt.com/%>
- بتسليم. (2023 أ). قاعدة بيانات - هدم المنشآت. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/23 <https://statistics.btselem.org/ar/demolitions/pretext-unlawful-construction?>
- بتسليم. (2023 ب). تجفيف - سياسة التعطيش الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- بتسليم. (2019). ضم إسرائيل لغور الأردن يعني عدم قيام دولة فلسطينية. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/31 <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49661035>
- بتسليم. (2017 أ). خلفية عن غور الأردن. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/20 https://www.btselem.org/arabic/jordan_valley
- بتسليم. (2017 ب). تجمعات سكانية مهددة بالتهجير. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/23 https://www.btselem.org/arabic/communities_facing_expulsion
- بتسليم. (2011 أ). جوانب إضافية للاستغلال الاقتصادي. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/20 https://www.btselem.org/arabic/jordan_valley/other_resources
- بتسليم. (2011 ب). نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/20 <https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/>
- البنك الدولي. (2013). المنطقة "ج" ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني.
- البوتاس العربية. (2022). تقرير الاستدامة لشركة البوتاس العربية 2021. عمان - الأردن.
- الجزيرة. (2022). البحر الميت محيط شديد الملوحة ولا حياة فيه. أخذ من الإنترنت: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/11/20/%>
- الجزيرة. (2020). غور الأردن آخر مشاريع الضم.. تعرف إلى مراحل توسع الاحتلال الإسرائيلي بالخرائط. أخذ من الإنترنت بتاريخ <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2020/7/6:2023/7/25>
- الجزيرة. (2017). "قناة البحرين".. إنقاذ للبحر الميت أم لإسرائيل؟ أخذ من الإنترنت: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/7/13/>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 أ). التعداد الزراعي 2021 - محافظة أريحا والأغوار. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 ب). التعداد الزراعي 2021 - محافظة طوباس والأغوار الشمالية. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 ج). التعداد الزراعي 2021 - محافظة نابلس. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 د). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ التقرير الإحصائي السنوي 2021. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017. بيانات غير منشورة. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 أ). الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004-2018. رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019 ب). مسح السياحة المحلية والخارجية 2018: النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.
- الحدث. (2017). تكتل صيني يشتري شركة مستحضرات التجميل الإسرائيلية "أهافا" ب 76 مليون دولار. أخذ من الإنترنت بتاريخ 12/8/2023 <https://www.alhadath.ps/article/36227/%D9%85%D8%AA%D8%A7%>
- حبيب، محمود، والكيلاني، رضوان. (2007). "جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر - الميت)". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية، (2)، 15-283. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/31.

- حرب، جميل، والسعيد، حسام الدين، والتميمي، طلعت. (2021). الميزة النسبية للمحاصيل الزراعية في فلسطين وتوزيعها الجغرافي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- حلس، رائد. (2020). مشروع الضم الإسرائيلي لمنطقة الأغوار الفلسطينية: السياق والتداعيات وخيارات المواجهة الاقتصادية. المركز الديمقراطي العربي. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/22: <https://democraticac.de/?p=67659>
- حنيطي، أحمد. (2016). السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها (ط. 1). بيروت، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- خدرج، زهرة. (2021). "انحسار البحر الميت ودموع التماسيح" مخاطر بيئية وحلول مزعومة". مركز العمل التتموي/ معا. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/10: [/https://www.maan-ctr.org/magazine/article/3131](https://www.maan-ctr.org/magazine/article/3131)
- خضر برهم، وفاء. (2006). تقييم فني لاستعمال المياه العادمة المعالجة الناتجة عن محطة تنقية البيرة. رسالة ماجستير غير منشورة: كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.
- خمايسي، راسم. (2020). السير ضد التيار: إشكاليات التخطيط الحيزي وتحدياته في منطقة الأغوار الفلسطينية .. نموذجاً. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/2: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650469>
- دوبليس، جون، والأطرش، أحمد. (2020). تعزيز حيافة المسكن والمنعة للتجمعات البدوية في المنطقة المسماة "ج" الضفة الغربية، فلسطين: إطار سياسات وأدوات تنفيذ.
- Deutsche Welle DW. (2019) واشنطن: بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية "شرعي". أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/21: <https://www.dw.com/ar/>
- سمحان، محمد. (2022). الموسم انطلق .. 30 مليون دولار صادرات التمور الفلسطينية. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023 /2/8: <https://www.aliqtisadi.ps/ar/Article/>
- شبكة راية الإعلامية. (2016). بلدية البيرة تطور البنية التحتية لتنقية المياه العادمة. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2012/8/8: <https://www.raya.ps/news/947684.html>
- صادق، ميرفت، وفضيلات، أيمن. (2019). الأغوار المهددة بالضم الإسرائيلي. حدود الفلسطينيين وسلعة غذائهم. الجزيرة. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/26: <https://www.aljazeera.net/politics/2019/9/11->
- الطويل، فراس. (2017). شبح الجفاف يلاحق البحر الميت. عشرات الشركات الإسرائيلية تهب خيراته. مركز العمل التتموي/معا (93). أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/24: [/https://www.maan-ctr.org/magazine](https://www.maan-ctr.org/magazine)
- عاصي، سجاد. (2018). فشل فلسطيني ذريع في استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة. الاقتصادي. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/24: <https://www.aliqtisadi.ps/ar/article/58106>
- العجاردة، خلود، ومحارمة، إيهاب. (2021). التهجير القسري في المنطقة "ج" والأغوار الفلسطينية في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. مجلة سياسات عربية، 49، 39-58.
- عربي (2018). BBC NEWS. واشنطن تقرر وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/25: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-45377520>
- العساس. (2019). زراعة التمور: "إسرائيل" صنعت لنفسها الجذور. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/24: <https://alassas.net/3824/>
- الغد الأردني. (2021). بعد إعلان البحر الميت منطقة آمنة. هل ننجح باستقطاب السياح؟ أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/17: <https://alghad.com/Section-181/>
- فرانس 24. (2017). ترامب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ويأمر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/24: <https://www.france24.com/ar/20171206->
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2022). التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء.
- مباركة، هدى. (2021). الاستيطان الرعوي شكل جديد من أشكال الاستيطان الاستعماري في منطقة الأغوار. مجلة قضايا إسرائيلية، 83، 97-108.
- متراس. (2019). دغانيا.. "أم الكيبوتسات". أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/22: [/https://metras.co/instagram](https://metras.co/instagram)
- دولة فلسطين - مجلس الوزراء. (2009). فياض: لا تنازل عن الحقوق المائية ونعمل على إنجاز مشروع مياه الفشخة بكلفة 300 مليون دولار. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/12: [/http://www.palestinecabinet.gov.ps](http://www.palestinecabinet.gov.ps)
- محارمة، إيهاب. (2021). الاستعمار الإسرائيلي في الأغوار الفلسطينية: كيف يقاوم الفلسطينيون؟
- مصطفى، وليد. (2016). الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الاستفادة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت. (2014). الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية الدولية والمحلية في مناطق "ج"، 2014-2016.

مركز عكا للدراسات الإسرائيلية. (2020). ماذا بعد عملية الضم؟ أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/6:

<https://akka.ps/post/20719/%>

مركز العمل التنموي/معاً. (2021). مجلة آفاق البيئة والتنمية 137. القدس - فلسطين.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق شؤون الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA). (2021). الفلسطينيون يكافحون للوصول إلى المياه في غور الأردن. أخذ

من الإنترنت بتاريخ 2023/4/23: <https://www.ochaopt.org/ar/content/palestinians>

مركز الناطور للأبحاث والدراسات. (2020). خريطة الأغوار الفلسطينية. أخذت من الإنترنت بتاريخ 2023/7/31:

<https://natourcenters.com/>

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، منظمة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات. (2022). الموقف الفلسطيني حول ملفات الوضع الدائم الاقتصادية. رام الله - فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. (2017). تجمعات شرق طوباس - تشخيص الموارد الاقتصادية المحلية. رام الله - فلسطين.

معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. (2014). اتفاقية قناة البحرين وأبعادها الاستراتيجية. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2022/8/12:

<https://pal-studies.ps/post/208>

نحاس، فادي. (2012). إسرائيل والأغوار [بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم]. رام الله، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - "مدار".

المناعمة، سمير. "مخطط الضم الإسرائيلي-أبعاده ومخاطره وإمكانيات مواجهته"، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020.

دولة فلسطين - وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. (2020). تعزيز حيافة المسكن والمنعة للتجمعات البدوية في المنطقة المسماة "ج" من الضفة الغربية.

أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/8/12: <https://arabstates.glt.net/wp-content/up>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". (2023 أ). الأغوار الفلسطينية. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/25:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". (2023 ب). نظام ملكية الأراضي في العهد العثماني. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/30:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5161.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". (2021). مدينة القمر ... نقلة نوعية في تعزيز صمود المواطن بالأغوار. أخذ من الإنترنت بتاريخ

25/7/2023: <https://wafa.ps/Pages/Details/34947>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا". (2020). الفلسطينيون يعيدون الحياة لسهل قاعون. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2020/8/23:

<https://www.wafa.ps/pages/details/15306>

وكالة وطن للأنباء-فلسطين (2021). انحسار البحر الميت و"دموع التماسيح". مخاطر بيئية وحلول مزعومة. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/20:

<https://www.wattan.net/ar/news/348529.html>

وكالة وطن للأنباء. (2014 أ). معلومات وإحصائيات عن الأغوار. أخذ من الإنترنت بتاريخ 2023/7/20:

<https://www.wattan.tv/ar/news/86653.html>

وكالة وطن للأنباء. (2014 ب). مشروع قناة البحرين: هل هو شرعنة فلسطينية-أردنية رسمية للنهب الإسرائيلي الضخم للمياه العربية. أخذ من

الإنترنت بتاريخ 2023/8/1: <https://www.wattan.net/ar/news/85630.html>

وكالة وطن للأنباء-فلسطين. (2013). تحقيق استقصائي لوطن والمرصد: بلدية البيرة أنفقت مليون ونصف المليون شيكل على تكرير مياه

المستوطنات. أخذ من الإنترنت: <https://www.wattan.net/ar/tv/77411.html>

- Arava Institute for Environmental Study. (2020). **The Impact of Annexation on Natural Resource Management and Environmental Justice in the Jordan River Basin.**
- B'Tselem. (2011). Background on the Jordan Valley.
- Israel Chemicals Limited. (2022). **Annual Report.** Tel Aviv.
- JEWISH VIRTUAL LIBRARY – A PROJECT OF AICE. **Maps of the Palestinian Territories: The Allon Plan.** Retrieved on August, 7th, 2023, from <https://www.jewishvirtuallibrary.org/map-of-the-kerem-navot>.
- Kerem Navot. (2013). **ISRAELI SETTLERS' AGRICULTURE – AS A MEANS OF LAND TAKEOVER IN THE WEST BANK.**
- Maan Development Center. (2012). **Parallel realities: Israeli settlements and Palestinian communities in the Jordan Valley: Israeli settlements and Palestinian communities in the Jordan valley.** Ramallah – Palestine.
- Longobardo, M. (2015). The Palestinian right to exploit the Dead Sea coastline for tourism. *German YB Int'l L.*, 58, 317.
- MedDead.org. (2023). How can we best Save The Dead Sea? Retrieved on August 8th, 2023, from http://meddead.org/Save_Dead_Sea.html
- Nicoletti, C. & Hearne, A. (2012). **PILLAGE OF THE DEADSEA: ISRAEL'S UNLAWFUL EXPLOITATION OF NATURAL RESOURCES IN THE OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORY.** Al-Haq.
- Niksic, O., Nasser Eddin, N. and Cali, M. (2013). **Area C and the Future of the Palestinian Economy.** World Bank.
- OCHA. (2013). **Area C Fact sheet.** Retrieved on August 7th, 2023, from http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_factsheet_January_2013_english.pdf
- OCHA. (2013). Area C Fact sheet. Retrieved on August 7th, 2023 from www.ochaopt.org/documents/ocha
- World Bank. (2009). **ASSESSMENT OF RESTRICTIONS ON PALESTINIAN WATER SECTOR DEVELOPMENT.** Retrieved on August 8th, 2023, from: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/>

ملحق (1)

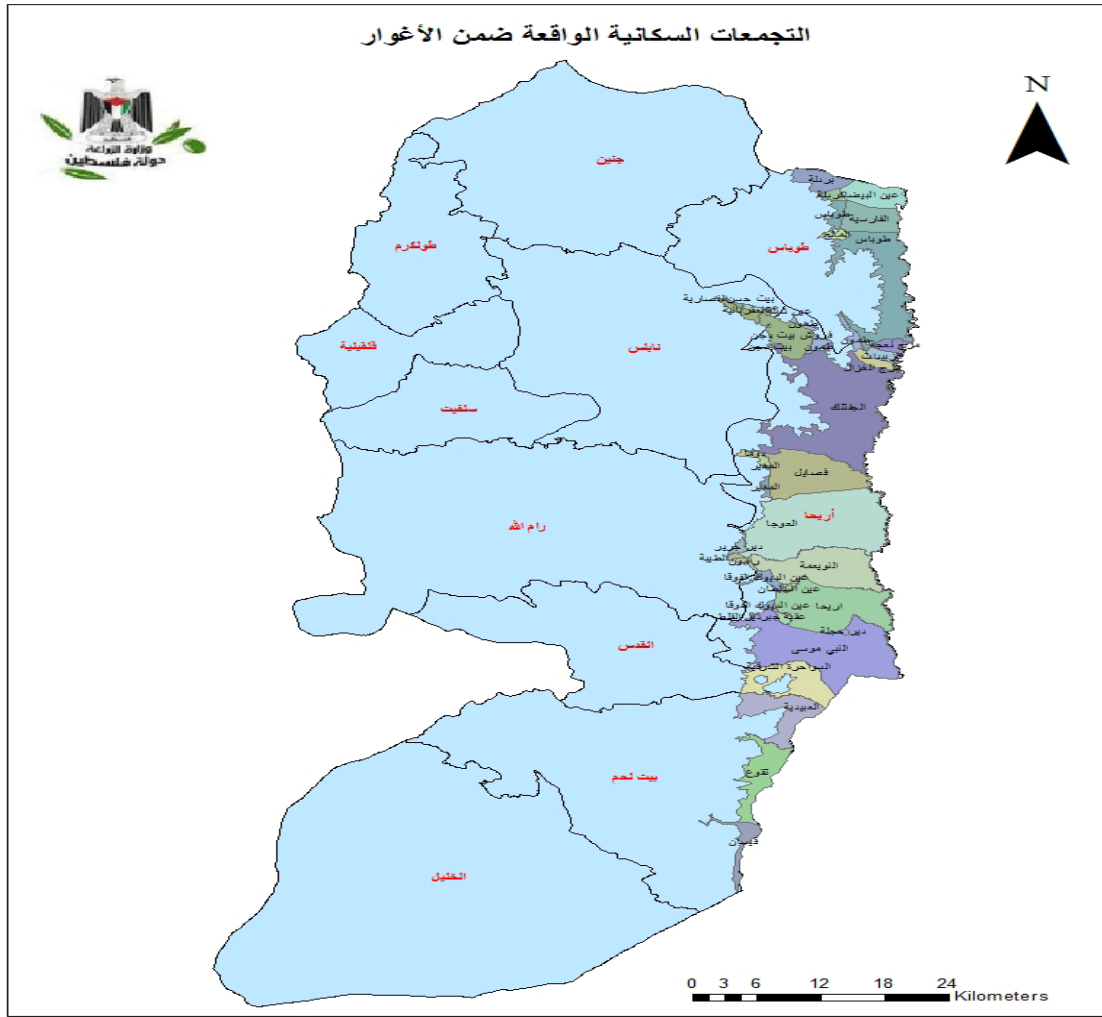
جدول 1: مواقع ومساحات منطقة الأغوار الزراعية حسب تعريف وزارة الزراعة

التجمع	مساحة التجمع ضمن الغور (دونم)	مساحة التجمع الكلية (دونم)	نسبة مساحة التجمع ضمن الغور (%)
عين الديوك الفوقا	5187.3	17087	30%
عين السلطان	853.3	853.3	100%
عين البيضا	16588	16885	98%
عين شبله	516.8	567.2	91%
العقربانية	4082.5	13573	30%
العوجا	102154.4	106396.7	96%
العبيدية	28455.4	97189.3	29%
الفارسية	19095.5	19115.8	100%
الجفتلك	115964.3	185027.4	63%
المالح	2445.7	13281	18%
المغير	2211.5	33054.4	7%
النبي موسى	90843.7	112792.3	81%
النصارية	791.4	8203	10%
النويعمة	48749.3	48794.3	100%
عقبة جبر	1859	1859	100%
السواحة الشرقية	28742.7	69240.7	42%
الزبيدات	3683.4	4123.3	89%
بردلة	11359.9	18329	62%
بيت دجن	96.8	26877.7	0%
بيت حسن	1315.7	4280.8	31%
دير القلط	76	103.4	74%
دير دبوان	64.7	74287.6	0%
دير حجلة	452.3	452.3	100%
دير حريير	2223.7	33332	7%
دوما	2831.5	18317.7	15%
الطبية	973.3	19247.2	5%
فصايل	46697.8	46824.6	100%
فروش بيت دجن	18180.7	20081.6	91%
أريحا	58347.8	58699.9	99%
كردلة	2206.8	2209.8	100%
قيسان	9114.6	133276.6	7%

التجمع	مساحة التجمع ضمن الغور (دونم)	مساحة التجمع الكلية (دونم)	نسبة مساحة التجمع ضمن الغور (%)
مرج الغزال	4838.7	4917.4	%98
مرج نعجة	4669.2	4871.7	%96
رامون	1584.4	27341.2	%6
طمون	7888	65773	%12
طوباس	60755	216220	%28
تقوع	25588.1	191184.7	%13

المصدر : وزارة الزراعة. (2023). مواقع ومساحات منطقة الأغوار الزراعية حسب تعريف وزارة الزراعة. رام الله - فلسطين.

خريطة 1: خريطة الأغوار بحسب تعريف وزارة الزراعة الفلسطينية



المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية. (2023). التجمعات السكانية الواقعة ضمن الأغوار. غير منشورة.

جدول 2: السكان حسب التجمع وتصنيف أوسلو¹⁶ (2017)

المجموع	منطقة "ج"	منطقة "ب"	منطقة "أ"	اسم التجمع	المحافظة
1,584	199	1,385	0	بردلة	محافظة طوباس والأغوار الشمالية
1,122	168	954	0	عين البيضاء	
200	200	0	0	كردلة	
127	127	0	0	ابزيق	
116	116	0	0	الفارسية	
166	166	0	0	العقبة	
349	349	0	0	المالح	
31	31	0	0	خربة يرزة	
73	73	0	0	خربة الراس الأحمر	
213	22	191	0	خربة عاطوف	
1,886	0	1,886	0	النصارية	محافظة نابلس
938	0	938	0	العقريانية	
1,597	28	1,569	0	بيت حسن	
313	83	230	0	عين شبلي	
828	47	781	0	مرج نعجة	محافظة أريحا
3,100	3,100	0	0	الجفتك	
1,637	780	857	0	فصايل	
5,224	927	0	4,297	العوجا	
1,794	170	0	1,624	النويعة	
885	76	0	809	عين الديوك الفوقا	
4,384	0	0	4,384	مخيم عين السلطان	
20,907	312	0	20,595	أريحا	
1	1	0	0	دير القلط	
8,960	243	0	8,717	مخيم عقبة جبر	
17	17	0	0	دير حجلة	
343	343	0	0	النبى موسى	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017. بيانات غير منشورة.

16 أنشأ اتفاق أوسلو الثاني ثلاثة أقسام إدارية مستقلة مؤقتة في الضفة الغربية، وهي المناطق "أ" و"ب" و"ج"، حتى يتم وضع اتفاق نهائي لهذه الحالة إلا أن ذلك لم يتم، وبقيت هذه التقسيمات على حالها حتى اليوم. وهذه المناطق غير متجاورة، ومجزأة حسب المناطق السكنية المختلفة، وتقتد المنطقة "ج" إلى التواصل الجغرافي فيما بينها بسبب المستوطنات، والحجج الإسرائيلية الأمنية.

جدول 3: التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة والمحافظات والعلاقة بقوة العمل والجنس، 2022

العلاقة بقوة العمل														المحافظة	
خارج القوى العاملة			داخل القوى العاملة			بطالة			عمالة ناقصة متصلة			عمالة تامة			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث		ذكور
44.7	72.3	19.6	55.3	27.7	80.4	10.6	20.4	7.5	0.9	1.5	0.8	88.5	78.1	91.7	طوباس والأغوار الشمالية
53	77.4	27.7	47	22.6	72.3	9.7	17	7.3	0.5	0.9	0.4	89.8	82.1	92.3	أريحا والأغوار

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022. رام الله - فلسطين.

جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الضفة الغربية حسب الجنس والمحافظات والنشاط الاقتصادي، 2022

النشاط الاقتصادي																المحافظة		
الخدمات والفروع الأخرى			النقل والتخزين والاتصالات			التجارة والمطاعم والفنادق			البناء والتشييد			التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية			الزراعة والصيد والحراجة			
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع		إناث	ذكور
33.6	55.7	27.7	3.9	0.8	4.8	13	10.1	13.8	12.9	0.3	16.2	10.8	7.9	11.5	25.8	25.2	26	طوباس والأغوار الشمالية
27.3	46.1	21.9	3.2	0.5	4	20.8	21	20.8	7.6	0.8	9.5	12.4	12.1	12.5	28.7	19.5	31.3	أريحا والأغوار

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022. رام الله - فلسطين.

جدول 5: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والمحافظات وعدد السنوات الدراسية، 2022

عدد السنوات الدراسية					المحافظة
+13	12-10	9-7	6-1	0	
40.5	33.2	18.4	7.3	0.6	طوباس والأغوار الشمالية
20.1	36.8	29.5	12.3	1.3	أريحا والأغوار

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022. رام الله - فلسطين.

جدول 6: معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي
الأجر 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المنطقة والمحافظه
(لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات)، 2000 - 2022

أريحا والأغوار	طوباس والأغوار الشمالية	المحافظة
		السنة
62.50	60.50	2000
57.90	57.20	2001
62.60	59.80	2002
59.50	60.20	2003
57.20	60.50	2004
60.40	63.80	2005
62.80	68.60	2006
69.60	69.30	2007
71.07	71.10	2008
71.08	76.30	2009
76.20	79.93	2010
80.09	79.96	2011
80.63	89.67	2012
79.48	91.78	2013
84.15	92.67	2014
83.70	95.81	2015
94.51	98.12	2016
93.00	98.44	2017
88.85	100.27	2018
93.38	109.24	2019
94.00	112.91	2020
92.36	110.10	2021
92.94	114.12	2022

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022. رام الله - فلسطين.

جدول 7: عدد المنشآت التي تم هدمها بحجة
عدم الحصول على تراخيص في تجمعات الأغوار

السنة	مبانٍ غير سكنية	عدد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم	عدد القاصرين الذين فقدوا منازلهم
2023	32	19	10
2022	94	43	16
2021	65	106	51
2020	88	76	36
2019	46	36	15
2018	26	32	11
2017	20	9	5
2016	134	254	126
2015	48	117	36
2014	94	210	107
2013	106	207	107
2012	50	89	35
2011	39	240	108
2010	51	168	79
2009	21	164	40

المصدر: بتسليم، (2023). قاعدة بيانات - هدم المنشآت. أخذ من النت بتاريخ 23/7/2023:

<https://statistics.btselem.org/ar/demolitions/pretext-unlawful-construction?>

جدول 8: الوضع الزراعي في منطقة الأغوار (2021)

المحافظة	التجمع	عدد الحائزين الزراعيين	مساحة الحيازات الزراعية	مساحة الأراضي المزروعة	مساحة الأراضي غير المزروعة
طوباس والأغوار الشمالية	بردلة	218	6891.52	6742.14	149.38
	عين البيضاء	105	6695.78	6649.5	46.28
	كردلة	28	696.21	692.3	3.91
	ابزيق	14	1092.84	1083.69	9.15
	الفارسية	26	2628.7	2584.5	44.2
	العقبة	32	563.76	545	18.76
	المالح	44	2459.7	2289.5	170.2
	خربة يرزة	8	767.48	739.97	27.51
	خربة الراس الأحمر	16	8023.12	7959.7	63.42
	خربة عاطوف	42	4506.11	4395.34	110.77
نابلس	النصارية	128	3894.95	3663.83	231.12
	العقربانية	86	882.2	841.35	40.85
	بيت حسن	96	1938.39	1792.2	144.19
	عين شبلي	18	118.91	116.19	2.72
	مرج نعجة	78	1839.88	1804.09	34.48
أريحا والأغوار	الجفتك	330	17719.8	17434.97	280.83
	فصايل	105	816.48	787.17	29.31
	العوجا	384	7802.56	7307.61	494.95
	النويعمة	127	3166.47	2996.82	166.7
	عين الديوك الفوقا	74	737.54	614.87	115.67
	مخيم عين السلطان	72	267.33	196.8	64.53
	أريحا	372	18377.99	16454.43	1885.12
	دير القلط		41.45	41	0.45
	مخيم عقبة جبر	72	45.18	18.3	26.88
	دير حجلة		1403.58	1403	0.58
	النبى موسى	73	1005.15	1000	5.15

جدول 9: صافي أرباح شركة البوتاس العربية، 2013-2022

السنة	صافي الأرباح (مليون دينار أردني)	إنتاج البوتاس (مليون طن)
2022	601	2.684
2021	217	2.563
2020	127	2.62
2019	151.695	2.486
2018	124.874	2.436
2017	89.843	2.32
2016	62.244	2
2015	131.133	2.36
2014	99.676	2.09
2013	130.661	1.74

المصدر: البوتاس العربية. (2018 - 2023). التقرير السنوي (2017 - 2022). عمان - الأردن.

جدول 10: إجمالي أرباح شركة (ICL) 2013 - 2022

السنة	إجمالي الأرباح (مليار دولار أمريكي)
2022	5.032
2021	2.611
2020	1.49
2019	1.817
2018	1.854
2017	1.672
2016	1.66
2015	1.803
2014	2.196
2013	2.41
2012	2.711
2011	3.101

المصدر: Israel Chemicals Limited. (2016 - 2023).
Annual Report. Tel Aviv (2015-2023).